**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة ابن خلدون- تيارت-**

**كلية** :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

**قسم**: علوم مالية ومحاسبة

**ميدان**: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

**شعبة**: مالية ومحاسبة

**تخصص**: مالية وبنوك

# مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

**من إعداد الطالبين:**

**بن تمرة عبد الله**

**أمير شعبان**

## تحت عنوان:

جدوى الفوائد البنكية في تحسين المردودية المالية للبنوك

دراسة حالة ( البنك الوطني الجزائري BNA ) للفترة الممتدة من (2018 إلى 2022)

## نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| **أ.د حسين يحي** | **أستاذ التعليم العالي** | **رئيسا للجنة** |
| **أ.حري خليفة** | **أستاذ محاضر ب** | **مشرفا ومقررا** |
| **أ.ساعد محمد** | **أستاذ محاضر أ** | **ممتحنا** |

**السنة الجامعية : 2024/2023**

# إهداء

إلى من أبتغي رضاهما بعد رضا الله والـــدي العزيزيـــن

راجيا رضاهما ، مجاهدا لبرهما ما استطعت إلى ذلـــك .

إلى من أديـــن لهم بالفضل وألمس منهـم النبل إخوانـــي وأخواتـــي

إلى كل من يعرفونـــي ويحبونـــي وجمعت بيني وبينهـم مودة

إلى كـل من سقط إسمـــه سهوا ولـم يخطه قلمـــي

إليهم أهـــدي هذا **العمل المتواضـــع** محبة ووفاء وعرفانا .

**بن تمرة عبد الله**

# إهداء

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع أهدي ثمرة عملي

إلى الوالدة الكريمة وإلى الوالد الكريم أطال الله في عمرهما

إلى أفراد عائلتي سندني في الدنيا ولا نحصي لهم فضل.

إلى كل الذين وقفوا بجانبي القريب منهم والبعيد.

أهدي لكم هذا العمل والله ولي التوفيق.

أمير شعبان

# شكر وعرفان

﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

**الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :**

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)﴾ سورة النمل

الحمد لله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه المعين على الصعوبات، نحمده سبحانه على حسنتوفيقه لإتمام هذا العمل نرجوا أن يجعله في ميزان حسناتنا بفضله، وصل اللهم على سيدنا محمد

نور الأبدان وضيائها وطب القلوب ودوائها أحب خلق الله إلى الله.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم

إلى جميع الإخوان والأخوات كل واحد باسمه، إلى جميع الأهل والأقارب.

واعترافا بالفضل نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الموقر "**حري خليفة**" لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث ولتوجيهاته القيمة والجهد المضاعف الذي بذله معنا.

**الملخص:**

هدف هذه الدراسة هو موضوع المردودية المالية والاقتصادية أحد أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين والباحثين على حد سواء، وذلك لكون المردودية المالية من أهم النسب التي تقوم على أساسها أي مؤسسة.

و في الحقيقة أن البحث عن المردودية المالية ومحاولة تحسينها يمثل المحور الأساسي والدافع الرئيسي إلى تطور وازدهار المؤسسة العمومية الاقتصادية، بحيث تسعى كل مؤسسة عمومية أو خاصة إلى تحقيق مردودية مالية تمكنها من فرض وجودها في السوق والحفاظ على استمراريتها ونموها، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار محدداتها المتمثلة في النتيجة الصافية والأموال الخاصة، و استغلال القوائم المالية للبنك المنشورة خلال الفترة الممتدة من 2018-2022 والمتمثلة أساسا في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، وهذا ما حاولنا ترجمته على أرض الواقع من خلال دراستنا التطبيقية.

**الكلمات المفتاحية:** المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، النتيجة، الأموال الخاصة، البنك.

**ABSTRACT :**

The topic of Financial and economic profitability is one of the most important topics that occupy the minds of managers and researchers, because financial profitability is one of the most important ratios on which any organization is based.

In fact, the search for financial profitability and the attempt to improve it represents the main motivation for the development and prosperity of the public economic institution, so that every public or private institution seeks to achieve financial profitability that enables it to impose its presence in the market and maintain its continuity and growth, by taking into account its determinants represented in the net result and private funds, and using the financial statements of the bank published during the period from 2018-2022, which are mainly represented in the financial budget and the table of accounts of results, and this is what we tried to translate on the ground through our applied study.

**Keywords:** financial profitability, economic profitability, The result, Own funds, The Bank

# فهرس المحتويات

إهداء

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

**مقدمة ..... أ- هـ**

**الفصل الأول : الدور التجاري للبنوك**

**تمهيد: ..... 6**

**المبحث الأول : البنوك التجارية تعاريف ومفاهيم ..... 7**

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية..... 7

المطلب الثاني : أهداف ومهام البنوك التجارية : ..... 10

**المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية ..... 14**

المطلب الأول: عموميات حول الربحية في البنوك التجارية ..... 14

المطلب الثاني: مصادر ربحية البنوك..... 16

**المبحث الثالث: آليات حساب الربحية في البنوك التجارية . ..... 21**

المطلب الأول: مؤشرات قياس الربحية . ..... 21

المطلب الثاني: نسب قياس الربحية..... 23

**خلاصة الفصل : ..... 27**

## الفصل الثاني : واقع المردودية في البنك الوطني الجزائري BNA

**تمهيد:** ..... **29**

المبحث الأول: التعريف بالبنك ..... 30

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA ..... 30

**المطلب الثاني : إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته** ..... 33

**المبحث الثاني: آليات حساب المردودية في البنك الوطني الجزائري BNA..... 35**

المطلب الأول: مفهوم المردودية في البنوك التجارية ..... 35

المطلب الثاني: متطلبات حساب المردودية..... 38

**المبحث الثالث : شروط و آليات تحسين المردودية في بنك BNA ..... 47**

المطلب الأول : دراسة الجدوى المالية و الإقتصادية للمشروع ..... 47

المطلب الثاني : لمحة عن القروض البنكية والتحكم في المخاطر ..... 49

**خلاصة الفصل:** ..... **54**

**خاتمة :**..... **56**

# قائمة الجداول


| |
|---|
| **جدول2-1** : البنك الوطني الجزائري بالأرقام ..... 33 |
| **جدول2-2:** تنظيم ميزانية البنك التجاري ..... 38 |
| **جدول2 -3:** ميزانية البنك التجاري..... 39 |
| **جدول 2 -4:**جدول حسابات النتائج..... 40 |
| **جدول2 -5:** ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022..... 41 |
| **جدول2-6:** ميزانية الخصوم للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022..... 42 |
| **جدول2 -7:**جدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري BNA للسنوات2018-2022 ..... 43 |
| **جدول 2-8:**بعض المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022 ..... 44 |
| **جدول2-9:** المردودية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2018- 2022. ..... 44 |
| **جدول 2-10:** المردودية الاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2018-2022..... 45 |
| **جدول 2-11:** المردودية التجارية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2018-2022..... 46 |
| **جدول 2-12:** القروض الممنوحة للزبائن البنك الوطني الجزائري في وكالة تيارت لسنة 2023..... 53 |

# قائمة الأشكال


| |
|---|
| **الشكل** 2-1: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري BNA ..... 32 |
| **الشكل2**- 2 : تطور المردودية المالية لبنك ال BNA للفترة من 2018-2022 ..... 45 |
| **الشكل**2 -3: تطور المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) لبنك ال BNA للفترة 2018-2022 .... 46 |
| **الشكل**2 -4 : تطور المردودية التجارية (العائد الإجمالي) لبنك ال BNA للفترة 2018-2022 ..... 47 |
| **الشكل** 2-5 : الإجراءات التي يمر بها طلب الإقتراض ..... 51 |
| **الشكل2 -6**: تطور القروض الممنوحة للزبائن للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الزمنية 2017-2021 . 52 |

# مقدمـــــة

**مقدمة عامة :**

يعد قطاع البنوك من القطاعات الاقتصادية الهامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث أن الدور الذي يلعبه في الاقتصاد دورا مهما وفعالا فهو يساهم في تمويل الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة النقدية وتحتل البنوك دورا رئيسيا في استغلال إمكانيات الاقتصاد وتعظيم قدراته لمواجهة التحديات التي تشهدها الساحة المصرفية المحلية والعالمية .

و قد أدى التطور الحضاري بالمجتمعات إلى تطور الوعي المصرفي لدى الأفراد و خلق كثير من الحاجات و الرغبات المالية و الائتمانية ، و أصبح الهم الشاغل للبنوك هو محاولة استحداث مجموعة من المنتجات و الخدمات لمقابلة احتياجات و رغبات العملاء المتطورة و المتزايدة باستمرار، لتحقيق أداء جيد يساهم في تنافسيتهم و تقديمها في أنسب الأوقات وفي الأماكن الملائمة باعتبار أن العملاء هم نقطة البدء في العمل المصرفي ، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية حيث أن العمل المصرفي هو عمل متماثل و لكن الفرق يكمن في كيفية تقديم هذه الخدمات و تسويقه.

في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة والتحولات في قطاع الخدمات المالية، تظل البنوك في مركز الاهتمام كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي حيث تتطلب البنوك إدارة فعالة للأصول والمخاطر، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة وملائمة لاحتياجات العملاء والمستثمرين ومن بين العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز أداء البنوك وتحسين مردوديتها المالية تبرز الفوائد البنكية كأداة حيوية وفعّالة.

والاهتمام بالمشاريع الاستثمارية يعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وانعاش النشاط الاقتصادي ويترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تصبو الى تنميتها، فالمشاريع الاستثمارية و ان تباينت بين البلد و الآخر للتركيبة الخاصة تبقى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة وبأقل التكاليف وكذا دراسته وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله، وتتم عملية التمويل بأسلوبين اما التمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة أو عن طريق التمويل الخارجي، ومع تعدد مصادر التمويل لهذه المشاريع تبقى القروض البنكية المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه، الا أن قرار منح القروض أو قرار منح التمويل يكتسي العديد من المخاطر، لذا يتوجب على البنك اتباع الاجراءات والمبادئ الأساسية التي تجعل عملية الاقتراض تتم في شروط ملائمة للتقليل من المخاطر والحد منها .

لذا يعتبر القيام بدراسة جدوى المشاريع أمر لابد منه لاتخاذ قرار استثماري رشيد ووضع هيكل تمويلي أمثل، حتى تسمح دراسة الجدوى باختبار صلاحية المشروع والالمام بمختلف الجوانب المتعلقة بها ، للوصول الى اتخاذ قرار حول قبول المشروع المقترح أو رفضه .

وتعد المردودية من المؤشرات ثنائية التأثير في البنك، فهي من جهة تقدم للعملاء صورة عن قوة البنك كما ذكرنا سابقا تزيد من ثقتهم وتدفعهم لضخ المزيد من الودائع، ومن جهة أخرى تقدم دلالات للملاك والمسيرين عن حسن إدارة البنك وفعالية أنشطته المختلفة.

- **إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما سبق، تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع المردودية المالية في البنوك الجزائرية العمومية.

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

**1**- ما هي أهمية البنوك في تمويل الاقتصاد؟

**2**- ما مفهوم المردودية المالية وماهي آليات حسابها؟

**3**- ما دور النسب المالية في اتخاذ القرارات داخل البنك؟

**4**- ما واقع المردودية المالية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت؟ وماهي آفاق تحسينها؟

وللإلمام بكل هاته التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية:

- **الفرضيات:**

**1**- فعلا تعتبر البنوك أهم ممول للاقتصاد الوطني خاصة البنوك العمومية في الجزائر.

**2**- تعتبر عملية حساب النسب المالية لنشاط البنوك من أهم الإجراءات في اتخاذ القرارات المالية للبنوك.

**3**- تعاني البنوك الجزائرية العمومية من مستوى ضعيف للمردودية المالية بسبب تمويل مشاريع اقتصادية ذات منفعة عامة.

- **أسباب اختيار الموضوع:** يمكن ذكر بعض الجوانب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تحديدا في النقاط التالية:

✓ ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس وبالتالي يشكل سائحة لزيادة معرفتنا ومكتسباتنا العلمية.

✓ الاهتمام الشخصي بدراسة البنوك خاصة من المنظور المالي.

- **أهداف الدراسة:**

1. التعرف على المردودية المالية وطرق حسابها في البنوك التجارية.
2. التعرف على المردودية الاقتصادية وطرق حسابها في البنوك التجارية.

3. التعرف على القوائم المالية القانونية المتعلقة للبنوك وطرق استخدامها لاستخراج بعض المؤشرات للحكم على فعالية البنك (خاصة في مجال تقييم المردودية).
4. التعرف على الدور الذي تلعبه المردودية في المؤسسات العمومية.

- **أهمية الدراسة :**

1. تعتبر المردودية اهم محصلات النشاط البنكي.
2. توضيح الاتجاه العام للمردودية المالية والاقتصادية في البنك محل الدراسة.
3. التعرف على القائم المالية القانونية المتعلقة للبنوك وطرق استخدامها لاستخراج بعض المؤشرات للحكم على فعالية البنك (خاصة في مجال تقييم المردودية)

- **منهج الدراسة** :يتطلب التعمق في الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه وتحليل أبعاده، وكذا مقتضيات الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث اعتمد عليه في وصف وتعريف مختلف المصطلحات المرتبطة بالبنوك وكذا عرض ووصف القوائم المالية المختلفة لها، و النهج التحليلي إلى من خلال تحليل المردودية المالية والاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2018-2022

- **حدود الدراسة:**

من أجل الإلمام بإشكالية الدراسة وفهم مختلف جوانبها، حددنا مجال دراستنا كما يلي :

- ✓ **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة البنك الوطني الجزائري BNAبالنظر لتوفر المعلومات المالية حول نشاطه.
- ✓ **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2024/2023، أما البيانات المستخدمة في الجانب التطبيقي فقد غطت الفترة 2018- 2022

- **أدوات الدراسة:** بغرض الإجابة عن الإشكالية استخدمنا عدة أدوات منها:

- ✓ **البحث المكتبي:** من مراجع مشكلة من الكتب، المقالات والمجلات، أطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير.
- ✓ **المقابلات الشخصية:** عند اجراء دراسة حالة قمنا بإجراء مقابلات شخصية مع اطارات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت وتلقينا بعض الوثائق والمنشورات المقدمة من طرفهم.
- ✓ **التشريعات والقوانين:** التشريعات والقوانين المنشورة في الجريدة الرسمية ذات الصلة بالموضوع البحث في شبكة الأنترنت والمتمثلة في المواقع الالكترونية الرسمية.

- **الدراسات السابقة:** بعد المسح المكتبي لمختلف المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع لاحظنا أن هناك مجموعة من الدراسات تناولت اشكالية قريبة من الاشكالية المطروحة في بحثنا ومن أبرز هذه الدراسات:

1- **طبي عائشة (2016-2017)**: أطروحة دكتوراه بعنوان: إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك عالجت الباحثة الإشكالية الرئيسية التالية: - ما مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا؟

**وقد توصلت إلى النتائج التالية:**

- بالنسبة للمردودية المالية نلاحظ كذلك أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر، أما بالنسبة لماليزيا فنلاحظ عكس ذلك، ونلاحظ أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية، على الرغم من أن البنك المركزي الماليزي يراعي خصوصية عمل البنوك الإسلامية على عكس الوضع في الجزائر
- تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية يختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة، وكذلك بين الدولتين.

**دراسة بن بوزيد سليمان (2017)** : أطروحة دكتوراه بعنوان : استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، عالج فيها الباحث الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يمكن استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية لقياس أداء البنوك التجارية وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بتعثرها المصرفي؟ وتوصل إلى النتائج التالية :

- تقييم الأداء عملية أشمل من القياس والرقابة على الأداء، فهي لا تقتصر على تبيان النتائج وإنما تعتمد على تحليلها والتأكد من توافقها مع الأهداف المسطرة.

**أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسة السابقة:**

بعد تقديم هذه الدراسات، نجد أن هذه الدراسات تتشابه مع دراستنا في الجانب النظري في كونها تطرقت إلى الإطار المفاهيمي للبنوك العمومية بشكل عام، ومن جهة أخرى نجد أن الدراسات لم تختلف كثيرا عن دراساتنا من ناحية الجانب التطبيقي إلا أننا قدمنا في بحثنا هذا أنواع القروض وآليات تحسينها المردودية المالية وعرض لمجموعة من القروض الممنوحة للبنك الوطني الجزائري.

**صعوبات البحث:** تمثلت الصعوبات الأساسية التي واجهتنا في إعداد هذا بالبحث في:

- ✓ صعوبة الوصول إلى بعض المراجع حيث اقتصرنا في اغلب الأحيان على المصادر الإلكترونية فقط.
- ✓ إجحاف البنك عن تقديم المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- ✓ تقديم معلومات غير كاملة من طرف موظفي البنوك.
- ✓ عدم توفر مواقع البنوك الجزائرية الإلكترونية على المعلومات الحديثة أو المستجدة التي تخص نشاطها.

**هيكل البحث:**

من اجل الإلمام بالجوانب الرئيسة للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين الفصل الأول خصص للجانب النظري، حيث تناولنا فيه مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك من حيث مفهومها ونشأتها وأهميتها، كما تم التطرق إلى مفهوم المردودية في البنوك، أهميتها وأنواعها مع التركيز

على المردودية المالية والاقتصادية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي في هذا الفصل حاولنا إسقاط اهم ما جاء في الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري BNA حيث تم التعريف بالبنك واستعراض أهم قوائمه المالية بالإضافة إلى حساب وتحليل مردوديته المالية والاقتصادية خلال الفترة 2018 – 2022.

**خاتمة:** احتوت اهم النتائج التي تم التوصل إليها بجانب بعض التوصيات والآفاق المستقبلية للدراسة.

# الفصل الأول:

# الدور التجاري للبنوك

**تمهيد:**

تعتبر البنوك أحد أهم أركان النظام المالي والاقتصادي، حيث تقوم بأداء دور تجاري بارز يساهم في دعم النشاط التجاري وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تلعب البنوك دورًا أساسيًا في تمويل الأفراد والشركات وتسهيل العمليات التجارية المختلفة ومع ذلك يظهر أن هناك تحديات وإشكاليات تواجه البنوك في أداء دورها التجاري بشكل فعّال.

حيث تعتبر الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال البنوك ، كما ان لها دورا فعالا في تعزيز الثقة بين الأطراف و العلاقات. الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية واستقطاب الخبرات والتقنيات اللازمة التي تقدم المساعدات بكفاءة وفعالية.

كما ان الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، فنظام البنك التجاري يقوم على أكتاف البنوك التجارية ذات رأس المال الكافي.

**تم تقسيم هذا الفصل إلى ثالثة مباحث :**

- **المبحث الأول: البنوك التجارية تعاريف ومفاهيم .**
- **المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية .**
- **المبحث الثالث: اليات حساب الربحية في البنوك التجارية.**

## المبحث الأول : البنوك التجارية تعاريف ومفاهيم

تعتبر البنوك التجارية من المنشآت البنكية الأكثر تأثيرا في المجتمع، وذلك نظرا إلى الخصائص التي تتسم بها، وما تقوم به من وظائف جعلتها تحتل المرتبة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز البنكي بعد البنك المركزي ، حيث يتناول المبحث عرضا نظريا حول البنوك التجارية من حيث مفهومها وأهميتها ووظائفها :

### المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية

#### أولا- تعريف البنوك

رغم أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية، إلا أن تعريفها بشكل دقيق وشامل يمثل تحديًا نظرًا لتعدد أعمالها ووظائفها المتنوعة. لذلك، سنستعرض في هذا المطلب مختلف التعاريف المقدمة للبنوك ونعالج مصطلحها ودلالته اللغوية بشكل مفصل.

**1. تعريف البنك**

يمكن تعريف البنك بأنه المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف [1]

**2. الجانب اللغوي للبنك**

هو مؤسسة تقوم بعمليات الإئتمان بالإقتراض والإقراض.[2]

**3. أصل التسمية**

البنك كلمة إيطالية مأخوذة من (Banco) وهي المنضدة أو الطاولة.

وسبب التسمية يرجع إلى أن الصراف في العصور الوسطى كان يجلس في الأماكن العامة إلى طاولة يبيع ويشتري العملات المختلفة. ثم تطور هذا العمل في صورة البنوك الحديثة، وأول بنك منظم أسس في مدينة البندقية في إيطاليا سنة (1157م) ثم توالت البنوك والمصارف وأخذت تطور أعمالها المصرفية [3].

---

[1] علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي، مكتبة دارالقرآن مصر (ط 7)، 2022، ص109.

[2] مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، جمهورية مصر العربية ، مكتبة الشروق الدولية (ط 4) ، 2004 ، ص 71 .

[3] محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن (ط 6 ) ، 2007 ، ص 252 .

### 4. الجانب الاصطلاحي للبنك [1]

بالإجمال وجد مفهومات للبنك (المصرف): المفهوم الضيق والمفهوم الواسع.

### 5. المفهوم الضيق

بموجبه يعتبر البنك تلك المؤسسة التي تقوم بدور الوساطة المالية بين طرفين أساسيين هما: الطرف الأول الذي يمتلك رؤوس أموال يريد إيداعها والطرف الثاني الذي يكون بأمس الحاجة لها. ومن ثم البنك في مقابل هذه الوساطة يضمن للطرف الأول حق الأمان على الأموال المودعة بالإضافة إلى حق الحصول على الفائدة هي نسبة من الأموال المودعة الفائدة مدينة بالنسبة للبنك)، ويضمن للطرف الثاني حق الحصول على الأموال مع دفع هذا الأخير للفائدة (الفائدة دائنة بالنسبة للبنك) وهي نسبة من الأموال المحصل عليها لصالح البنك. مع العلم أن هذا الأخير يحرص على تحقيق هامش من العائد المحقق من تقابل الفائدتين المدينة والدائنة.

**أما المفهوم الواسع**

فمع التطورات والتغيرات التي مست الساحة الاقتصادية والمالية أضحى للبنك أبعاد لافتة تمس دوره الأساسي في هذه الأخيرة ما انعكس ذلك على مفهومه بحيث أضحى دوره لا يقتصر بما يستجيب للمفهوم الضيق بل تعدى ليمس تقديم الخدمات البنكية بأنواعها المختلفة وتقديم النصح والقيام بالدراسات المشاريع مختلفة وتقديم خدمات التأمين والسمسرة في الأوراق المالية وغيرها.

### 6. الجانب القانوني للبنوك في الجزائر

فيما يلي بعض المواد القانونية التي تناولت مفهوم المصطلح :

عرفت البنوك وفقا لقانون رقم 86-12 مؤرخ في 14 ذو الحجة عام 1406هـ الموافق 19 غشت سنة 1986م يتعلق بنظام البنوك والقرض كما يلي [2]:

- **نص المادة 15 :** " البنك المركزي و مؤسسات القرض مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية "
- **نص المادة 17 :** " تعد بنكا " كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية:
  - ✓ تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها .
  - ✓ تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.

[1] فضيل فارس ، التقنيات البنكية ، النشر الجامعي الجديد ، تلمسان ،الجزائر ، 2018 ، ص 26 .

[2] القانون رقم 86-12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 يتعلق بنظام البنوك و القرض .

- ✓ تقوم بعمليات الصرف و التجارة الخارجية مع مراعاة التشريع و التنظيم المعمول بهما في هذا المجال.
- ✓ تتولى تسيير وسائل الدفع.
- ✓ توظف القيم المنقولة و جميع العوائد المالية ، و تكتتب بها و تشتريها و تسيرها وتحفظها و تبيعها.

في اطار قانون النقد و القرض ( القانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنقد و القرض) تم التطرق لتعريف البنوك في المواد التالية:[1]

- **نص المادة 110:** " تتضمن الأعمال المصرفية ، تلقى الأموال من الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل"
- **نص المادة 111:** تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، ولا سيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.
- **نص المادة 112** : تشكل عملية قرض في تطبيق هذا القانون كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر أو يأخذ بموجبه والمصلحة الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان .تعتبر بمثابة عمليات فرض عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء ولا سيما عمليات الإقراض مع إيجار.
- **نص المادة 113:** تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.
- **نص المادة 114** : البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصوغة في المواد .من (110، 111، 112 ،113 ) من هذا القانون .
- **نص المادة 116:** يمكن البنوك والمؤسسات المالية أن تجري العمليات التابعة لنشاطها كالعمليات التالية :

- ✓ عمليات الصرف .
- ✓ عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
- ✓ توظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية والاكتتاب بها وشرائها وإدارتها وحفظها وبيعها.
- ✓ إسداء المشورة والعون في إدارة الممتلكات.
- ✓ المشورة والإدارة المالية والهندسية المالية وبشكل عام جميع الخدمات التي تسهل إنشاء وإنماء المؤسسات مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بممارسة المهن.

[1] القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض .

- ✓ عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار بالشراء.

**المطلب الثاني : أهداف ومهام البنوك التجارية :**

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : الربحية والسيولة و الأمان .

**1. الربحية Profitability**

تسعى ادارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، اذ أن المعيار الاساسي لمدى كفاءة الاداري هو حجم الأرباح التي تحققها، فاذا حققت الادارة ارباحا أكثر، فان ذلك يعنى انها اكفا من غيرها، كما وان الوظيفة الرئيسية الأدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.

**وحتى يتمكن المصرف تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون ايراداته أكبر من تكاليفه، وتشتمل إيرادات المصرف البنود الاتية :**

- ✓ الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- ✓ العمولات الدائنة التي تقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- ✓ أجور الخدمات التي تقدمها المصارف و غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- ✓ عوائد العملة الأجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين اسعار الشراء والبيع.
- ✓ ايرادات اخرى كموائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبالات وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف الأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

**أما فيما يتعلق بتكاليف الصرف فإنها تشتمل على الآتي:**

- ✓ الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها.
- ✓ العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته.
- ✓ المصاريف الإدارية والعمومية .

**2. السيولة Liquidity Concept :**

**في معناها المطلق تعني النقدية أما في معناها الفني فتعني:** قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى

نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته .[1]

وتعتبر السيولة مصطلح شائع في لغة البنوك، حيث تعني مدى قدرة البنك في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون أي هي السرعة والملاءمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد، حيث أن عملية تكوين الأصول الأكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة دون خسارة تحسب.[2]

وتعرف أيضاً بأنها قدرة المصرف على تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية دون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير[3].

- وتعرف هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير أي قدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهناك عدد من النسب المالية الدالة على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها.[4]

**3. الأمان Security :**

تسعى البنوك في مجال أعمالها إلى بناء علاقة قوية مع زبائنها لضمان بقائهم واستمراريتهم معها، ويعتبر الأمان المصرفي من الأمور الضرورية الواجب توفرها لقيام هذه العلاقة إذ يؤدي إلى إنشاء جو من الثقة والطمأنينة بين البنك وزبائنه بالاضافة إلى مودعيه، وحتى يتمكن الزبون من تقييم درجة الأمان في البنك لابد من توفر مجموعة من العوامل التي شعوره بالأمان، وعلى سلوكه في الإقبال على اختيار اختيار بنك تؤثر في دون آخر.

**هناك عدة تعاريف للأمان المصرفي والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:**

---

[1] أحلام بوعبدي ، حمزة عمي سعيد ، (2014) ، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات إتفاقية بازل الثالثة ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 7 العدد 2 ، 101-115 ، ص 102 .

[2] رميسة كلاش ، إلهام نايلي ، (2021) ، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 08 العدد 03 ، 612- 631 ، ص 616 .

[3] لانا نبيل زاهر، (2014) ، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 36 العدد 06 ، 393-411 ، ص 400 .

[4] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب ، (2021) ، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 08 العدد 02 ، 575- 594 ، ص 583 .

- يقصد به الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية في عملياتها التشغيلية، وتتمثل هذه المخاطر في مخاطر السيولة و مخاطر الإئتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، ودرجة الأمان المصرفي مرتبطة بالربحية والسيولة ومدى ملائمة رأس المال لإجمالي الأصول، أي المحافظة على المركز المالي للبنك في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني التي يحتاجها البنك في عمله تعني أيضا قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة.[1]
- الأمان المصرفي يتحقق طالما لا يعاني المصرف من مشاكل التعثر أو بتعبير آخر أن يكون المصرف ممتلكا لمقومات الاستقرار والاستمرار من كفاية رأس مال المصرف المواجهة التزاماتها في أي وقت، بالإضافة إلى متانة نظامه الداخلي وكفاءة إطاراته في تسير شؤونه من أجل مواجه أثر التطورات المصرفية الحديثة وبالتالي يتطلب مبدأ الأمان المصرفي أن يتمتع المصرف بمركز مالي سليم ومعافى ويكون لديه القدرة على القيام بالوساطة المالية بكفاءة.[2]

**ثانيا- وظائف البنوك التجارية :**

**تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف أهمها [3]:**

الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية والتي تستخدم خلالها:

- الشيكات الحوالات الودائع الإدخارية .
- الودائع لأجل .

**بالإضافة إلى القيام بعمليات الإقراض بغرض الإستثمار عن طريق إستخدام الودائع مثلا :**

- منح القروض قصيرة الأجل .
- تقديم التسهيلات الإئتمانية .
- فتح الإعتمادات المستندية .
- تمويل التجارة الخارجية .
- القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية.

---

[1] حمزة جيلالي تومي ، (2021) ، أثر الربحية ومخاطر الإئتمان على درجة الأمان المصرفي ، مجلة التنظيم والعمل ،المجلد 10 العدد 03 ،187- 208 ، ص 190 .

[2] بلغالم حمزة ، بلعزوز بن علي،(2019)، العوامل المؤثرة على درجة الأمام المصرفي الجزائري،مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد10 العدد 01 ، 219-248 ، ص 224 .

[3] العربي نعيمة ، الإتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، المجلد 26 العدد 02 ، 324-344 ، ص 326 .

**فضلا عن ذلك، تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما :**

- تعبئة المدخرات من خلال الوساطة بين المقرضين والمقترضين.
- توليد نقود الودائع أي التأثير على وسائل الدفع من خلال زيادة أو تخفيض النقود المصرفية نقود الودائع.

**ثالثا: الدور التجاري للبنوك**

يكمن الدور الجوهري من خلال منح البنوك الائتمان للعملاء وهذا بغية تمويل مشاريعهم وكذلك من خلال عمليات الادخار والاستثمار وكذا تمويل التجارة الخارجية.

**دور البنوك في تحقيق الشمول المالي في الجزائر[1]:**

إن للبنوك التجارية دور بالغ الأهمية في تجميع المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية للدول، إضافة الى دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، حيث يوفر عدد البنوك التجارية وكيفية انتشارها، فرصا للأفراد للمشاركة في النظام المالي الرسمي والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي يوفرها، ومن ثمة ادراج جميع الفئات في المعاملات المالية الرسمية.

- **الدور التنموي للبنوك من خلال الادخار والاستثمار[2]:**

تعد المدخرات الوطنية الدعامة الرئيسية للاستثمار لذا عملت الدول بمختلف مذاهبها على توعية الأفراد بمدى أهمية الوعي الادخاري في تمويل التنمية الاقتصادية على حسب اهداف كل دولة.

- **الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال تمويل التجارة الخارجية[3]:**

اهم الإجراءات المستخدمة في هذا المجال هو الاعتماد المستندي وتتمثل في تعهد يصدر من البنك بناء على طلب العميل الذي يدفع مبلغا معينا مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها وهذا ما يشجع على التجارة الخارجية مع ضمان حقوق المتعاقدين.

**العلاقة الأساسية في دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية[4]:**

**يتضح دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية من خلال العناصر الآتية:**

---

[1] بعلي حسين، تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020- ، مجلة اقتصاد المال والأعمال-المجلد06-العدد01 أفريل 2022، ص69.

[2] قوادرية خديجة قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد02، العدد02،2022، ص16.

[3] قوادرية خديجة قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة مرجع سابق تم ذكره، ص16.

[4] د. سحنون جمال الدين، أ. بلغانمي نبيلة دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، ديسمبر 2015، ص 50.

- ✓ **العمليات البسيطة:** من خلال دفع وتحصيل الأموال المتعلقة بالأملاك المباعة، توفير العملة الصعبة للسفر إلى الخارج والاعتماد والتحصيل المستندي.
- ✓ **تحويلات مالية:** مداخيل رؤوس الأموال الخارجية وتحويلات العمال المهاجرين إلى الخارج.
- ✓ **المراقبة المالية:** إجراء التوطين البنكي والأملاك المباعة في الخارج والعمولات الأجنبية في الداخل.
- ✓ **تمويل الصادرات:** عن طريق قروض اكتشاف الأسواق الخارجية وقروض متوسطة وطويلة الأجل
- ✓ **الاستشارة:** دراسة السوق وتحرير العقود خاصة المتعلقة بالتجارة الخارجية.

**المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية**

تعتبر الربحية من أسمى الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكبر الذي يدفعها للاستمرار والتطور والعمل على التوسع داخل الاقتصاد الوطني، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على ربحية البنوك التجارية نظريا.

**المطلب الأول: عموميات حول الربحية في البنوك التجارية**

سنتطرق في هذا المطلب، إلى كل من مفهوم الربحية وأهميتها، وكيفية تحقيقها.

**أولا: مفهوم الربحية في البنوك التجارية .**

لا بد من التفريق بين مفهومي الربح والربحية :

**1. الربح**

يمكن تعريف الأرباح أو صافي الدخل بأنه "عبارة عن الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة"، أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لا بد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها (لا بد من تحديد الإيرادات والمصاريف).[1]

فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أي هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية.

**2. الربحية:** ومن أهم التعاريف التي تناولت الربحية في البنوك التجارية ما يلي:

**التعريف الأول:** الربحية عبارة عن مقياس أو معيار لتقييم أداء البنوك وهذا من خلال نسب الرقم الخاص بالربح لمختلف استثمارات البنك.[1]

[1] أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profits planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006، ص13.

**التعريف الثاني:** هي زيادة الإرادات عن التكاليف، أو بصيغة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم.[2]

**التعريف الثالث:** هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.[3]

ثانيا: كيفية تحقيق الربحية في البنوك التجارية:

**تعمل البنوك التجارية على تحقيق أهدافها من خلال قرارين هما:**

**1- قرار الاستثمار**

هو مجموع القرارات المرتبطة بطريقة توظيف البنوك التجارية لموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف موجوداتها، ويظهر أثر هذا القرار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.[4]

2- **قرار التمويل** : هو القرار المرتبط بكيفية إظهار المصادر التي تمكننا من الحصول على الأموال اللازمة للبنوك التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر هذا القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال والذي يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.[5]

**ثالثا: أهمية الربحية وأهدافها:**

دائما ما تسعى البنوك التجارية للاستفادة من الامتيازات والأهداف التي ترتبط بالربحية البنكية ولا يأتي ذلك إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة.

**1- أهمية الربحية:**

**تكمن أهمية ومنافع الأرباح في:**

---

[1] خبراء الشركة العربية المتحدة، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الطبعة الثانية، الشركة العربية لتسويق والتوريدات، مصر، 2007، ص69.

[2] إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976، ص 67

[3] مفلح عقل:" مقدمة في الإدارة المالية"، معهد الدراسات المصرفية، عمان-الأردن، سنة 1998، ص 42.

[4] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[5] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- للأرباح ضرورة لمواجهة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك تمكنه من التفوق في دنيا الأعمال، ونذكر من هذه المخاطر: مخاطر الائتمان، الاستثمار، مخاطر سعر الفائدة...إلخ.
- الأرباح ضرورية لأصحاب المشاريع، حيث أنها تزيد من قيمة ثوراتهم واستثماراتهم المختلفة في الشركات والمؤسسات البنكية.

**الأرباح ضرورية لتأمين رأس مال كافي في المستقبل، وذلك من خلال :**

- ✓ إعادة استثمار الأرباح بصفة دائمة فهي أحد وسائل التمويل الذاتي .
- ✓ تشجيع ملاك رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك لزيادة رأس ماله .
- ✓ إعطاء المساهمين عائد مقبول مما يزيد ثقته في البنك المساهم فيه.
- ✓ تحقيق الأرباح في البنوك يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين.
- ✓ تعتبر الأرباح مؤشر قوي للجهات الرقابية على يسير في الاتجاه الصحيح.[1]

**2- أهداف الربحية[2]: تتمثل أهداف الربحية فيما يلي:**

- تطوير وتشغيل البنك عن طريق استغلال الموارد المتاحة.
- تشغيل الأموال لأفضل الاستخدامات.
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.
- قياس كفاءة استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها.

**المطلب الثاني: مصادر ربحية البنوك**

البنك منشأة اقتصادية، يهدف الى تحقيق أكبر ربح ممكن، ويتمثل هذا الأخير في زيادة الإيرادات عن التكاليف. فإن هذا الأخير يمكن من زيادة حجمه من خلال الإيرادات أو تخفيض التكاليف.

**ويمكن تقسيم متغيرات ربح البنك إلى:**

1. معدلات الفائدة
2. النفقات العامة
3. مخصصات الاستهلاكات والمؤونات
4. أحجام التسليفات والودائع.

**أولا: الإيرادات والتكاليف**

[1] أبو ذر محمد الجلي واخرون، العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية، مجلة ضمان الودائع المصرفية العدد الثاني ديسمبر 2016 ص 21.

[2] سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ، الرياضي، 2000، ص56.

**1- جانب الإيرادات:** الإيرادات تتحقق نتيجة نشاط البنك، فهي تأخذ شكل فوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أشكالها، أو بالعمولات التي يتحصل عليها مقابل الخدمات البنكية المختلفة التي يقدمها لعملائه[1]، أي أن مصادر الإيرادات تتكون من القروض والاستثمارات.

- الفوائد المتحصلة من القروض والاستثمارات.
- الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات.
- أجور الخدمات المختلفة[2].

- **معدل الفائدة:**

يتم تحديد معدلات الفائدة في الأسواق الرأسمالية من خلال قاعدة العرض والطلب، إلا أن هذه الأخيرة ليست العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد المعدلات، لأن سلوك السلطات النقدية وتأثير المعدلات المطبقة في السوق الرأسمالي الأجنبي ينعكس أيضا على مستوى معدلات الفائدة.

فلا يهم المستوى المطبق لمعدلات الفائدة في تحديد قيمة الربح بقدر أهمية الهامش بين المعدلات التي يقترض بها البنك موارده، والمعدلات التي يستوفيها على استعمالاته.

إدارة البنك لا تسيطر على معدلات الفائدة ومعدل السوق النقدية وهذا بسبب المنافسة بين مؤسسات التسليف، فيحاول البنك وضع سياسة فائدة مميزة مستوفية من المقترضين على أعلى معدل من التسليفات.

فالهدف المنشود هو الحفاظ على أعلى فارق إيجابي بين معدلات الفائدة المدينة والدائنة.[3]

- **أحجام التسليفات والودائع:**

زيادة أحجام التسليفات والودائع وسيلة قصيرة الأجل لزيادة الربحية، فهو يؤثر تأثيرا كبيرا على الناتج البنكي الصافي.

لذا فالتسليفات الممنوحة بفائدة ثابتة تكسب إيرادات الاستثمار البنكي مقاومة كبيرة بالنسبة الى ارتفاع معدلات الفائدة أو انخفاضها[4].

- **السياسة الرشيدة بالنسبة للإيرادات:**

للحصول على أكبر إيراد إجمالي يعمل البنك على زيادة حجم عملياته البنكية من القروض والاستثمارات، فكلما زادت الاستثمارات والقروض زادت إيراداته الإجمالية، خاصة إذا كانت قليلة السيولة.

---

[1] محمود يونس وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، ص174.

[2] شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ،2000، ص35.

[3] فريد الصلح وموريس نصر: البنك والأعمال البنكية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1989، ص225.

[4] نفس المرجع السابق ص 225.

وبالتالي فإن هناك محفزات تدفع البنك للحصول على المزيد من الأصول، ولكن استطاعته مقيدة بحدود تجاوزها يهدد كيانه المالي[1].

إذا قام البنك باستثمار أصوله في قروض طويلة الأجل، فسيجني أرباحا كبيرة، تقابله درجة خطورة أكبر إذا عجز المقترضون على الوفاء بالديون.

يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية، من أهم مصادر تكوين الأرباح، كما أن هناك أوراق مالية تتقلب قيمتها لدرجة كبيرة، فأذونات الخزينة تتميز بنسبة عالية من الأمان ولكنها لا تعطي في بعض الأحيان إلا فوائد قليلة لا تتجاوز 50%[2]. ومن هذا السياق فإن السياسة الرشيدة تقتضي إلى تنويع الاستثمارات في أنواع مختلفة من القروض والأوراق المالية لتوزيع درجة المخاطرة.

**2- جانب التكاليف:**

تتكون عناصر التكاليف في البنوك التجارية من تكاليف إدارة التشغيل والفوائد التي يدفعها البنك للغير[3].

ويمكن تسميتها أيضا بالتكاليف الإدارية التشغيلية والتكاليف التجارية والمالية[4].

**ومن أهم مكونات التكاليف ما يلي:**

- ✓ الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وعلى القروض
- ✓ الرواتب والأجور ومصروفات الضمان الاجتماعي ومزايا العاملين
- ✓ المصروفات والتكاليف الأخرى
- ✓ مصروفات عقارية
- ✓ مصاريف التشغيل الأخرى
- ✓ المصاريف والخسائر الاستثنائية
- ✓ ضريبة الدخل.[5]

- **السياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف:** السياسة الرشيدة تقتضي التخفيض في عنصرين :

[1] صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة، بيروت، طبعة1983، ص111.

[2] اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976، ص69.

[3] إسماعيل محمد هاشم: مرجع سابق، ص69.

[4] محمود يونس عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، ص174.

[5] شاكر القزويني: مرجع سابق، ص174.

- ✓ **العنصر الأول:** يتمثل في إدارة وتشغيل النفقات، فعندما نقول أن البنك يحاول التخفيض في العنصر الأول إلى أقصى حد، ما يعني أن البنك يحاول الحصول على أكبر كفاءة ممكنة نتيجة إنفاقه قدر محدود من النقود.
- ✓ **العنصر الثاني:** الفوائد من بين النفقات التي يدفعها البنك على الودائع، خاصة التي تودع لأجل أو لغرض الادخار والتقليل منها يحقق أكبر كفاءة من إنفاق معين.

أما جانب تخفيض تكاليف الأجور أو ضغط مصروفات الأجور فنعني به تحقيق أكبر قدر من الكفاية بالنسبة لوحدة العمل وينطبق هذا أيضا على نسبة الفوائد المدفوعة.

فالعبرة من هذا ليست القيمة الإجمالية لهذه الفوائد، بل مقدار العائد الذي يحققه البنك من وراء دفع الفوائد فقد تتطلب السياسة الرشيدة أحيانا دفع فائدة تفوق تلك التي في السوق[1].

ومنه نستخلص ان السياسة الرشيدة لتخفيض التكاليف تتمثل في إعطاء أولوية للربحية.

**ثانيا: وسائل تعظيم الربحية**

**هناك العديد من الطرق لتحسين ربحية البنوك نذكر منها:**

1-خلق فرص وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وانشطة جديدة في مناطق جغرافية او لعملاء جدد او ابتكار خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

2-رفع بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، وفي أغلب الأحيان نجد أن زيادة الإيرادات بالأساس تكون من هذا المدخل وخاصة أسعار الفائدة التي لها حد أدنى وحد أعلى ويتوقف السعر على ظروف العمل والعملية.

3-الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المهتمين بالربحية غالبا ما يركزون على ترشيد الإنفاق، ولكن لابد من العمل على زيادة فئات الفوائد والعمولات واستخدام الأصول المتاحة بأفضل الطرق.

4-الضغط على النفقات في جميع المجالات وخاصة المصروفات العامة التي تكون نطاقا للإنفاق دون الرقابة[2].

**ثالثا: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية .**

تواجه البنوك التجارية في سبيل تعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية.

---

[1] إسماعيل محمد هاشم: مرجع سابق، ص70.

[2] حسن جميل البدري، البنوك مدخل محاسبي وإداري مؤسسة الوراق،الأردن،2013،ص56.

**1- العوامل الخارجية:**

أ. **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون على الودائع منخفضة، بمعنى أنه كلما زاد هامش سعر الفائدة ازدادت الربحية، لأن معظم إيرادات البنوك التجارية تتمثل في الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة.

ب. **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسة البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومتطلباتها مما يؤدي إلى التأثير على ربحيتها، وتعددت أدوات هذه السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستفيد منها البنك المركزي بغرض إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل تحقيق الأهداف النهائية المنتظرة.

ج. **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية:** تؤثر هذه الأخيرة بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود الحركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

د. **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية البنوك التجارية، من خلال حصتها السوقية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية. كما أن قوة البنك ومتانته توفر القناعة الكافية للجمهور مما يؤدي إلى زيادة التعامل معهم، وهذا ينعكس على ربحية البنك. كما أن جهل الكثيرين بالعمل المصرفي يؤدي إلى نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا الأسلوب من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر هذا من خلال ارتفاع الحجم المخصص للديون في تحصيلها والديون المعدومة.

هـ. **المنافسة:** للمنافسة تأثير على البنوك التجارية بسبب محدودية مواردها، مما يؤدي إلى دفع معدلات فائدة مرتفعة للحصول على هذه الموارد، وهذا يخفض من هامش العوائد مما يؤثر على صافي الأرباح ومعدلات الربحية[1].

[1] خالد أمين: إدارة العمليات الصرفية المحلية والدولية، عمان دار وائل للنشر والتوزيع2006 , ص109

**2- العوامل الداخلية:**

أ. **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في الاستثمارات طويلة الأجل نسبيا دون اعتبار عامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل تحصيل الأموال.

ب. **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، وهذا من خلال زيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، لأن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة يجب أن تكون محدودة لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل.

ج. **السيولة:** تعد السيولة من العوامل الهامة المؤثرة على الربحية ويجب أن تبقى في حالة توازن بالأمر الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول، كما أن للربحية والسيولة هدفان متلازمان للبنك ولكنهما متضادان وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الاخر.

د. **إدارة المصرف:** تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة البنك على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، ويتحقق من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. فقدرة البنك على إدارة هيكلها المالي يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، فربحية البنوك التجارية ماهي إلا تجسيد لجملة من القرارات التي تتخذها إدارة البنك. فالإدارة الرشيدة هي من تمكن البنك من تعظيم ربحيته من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان[1].

## المبحث الثالث: آليات حساب الربحية في البنوك التجارية .

### المطلب الأول: مؤشرات قياس الربحية .

تمثل الربحية النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي تتخذها البنوك باعتبارها الغاية الأساسية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وعادة ما تقاس قدرة البنوك على تحقيق أرباح بمجموعة من النسب والتي يعتبر من أهمها والتي سنوضحها كالاتي: **ROE**، **ROA**

**1- معدل العائد على حقوق الملكية (Equity On Return ROE) :**

ويقيس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، آو يشير إلى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بالأموال

[1] باسل جبر حسن، أبو زعيتر: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين،2007، ص93-102.

الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله والتي تسمي أيضا بحقوق الملكية، ويحسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية[1]:

**معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية**

ويرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول والرافعة المالية، وكلما ارتفع هذا العائد كما كان ذلك أفضل للبنك حيث يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح .فكلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة .

**2- معدل العائد إلى إجمالي الأصول:**

يحسب هذا المعدل بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول انطلاقا من كون البنك قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة. جمع أصوله وليس جزآ منها، **والذي يحتسب وفقا للمعادلة التالية :**

**معدل العائد إلى إجمالي الأصول= النتيجة السنوية الصافية / مجموع الاصول**

حيث أن **EM** مضاعف حق الملكية من خلال**ROA** بالعائد إلى الأصول **ROE** ويرتبط العائد على حق الملكية.

**هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسوم على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:**

**EM x ROA =ROE**

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة اكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فان مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة .[1]

[1] منير إبراهيم هندي- إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات" ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية – الطبعة الثالثة ،2000ص .434-433

**المطلب الثاني: نسب قياس الربحية**

**1- نسبة السيولة النقدية (LR) :**

تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه المنشاة تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر السيولة لدي المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس .

وتكتسب السيولة في المصارف التجارية أهمية خاصة حيث تكون التدفقات النقدية من والي المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقف يشكل تحد لإدارة المصرف، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها النقدية وذلك من خلال توفير نقد كاف لديه يلاءم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتراض المقدمة قبل العملاء.[2]

**هذا ويلاحظ ان عملية سحب العملاء لودائعهم لدي المصرف بشكل مفاجئ يشكل تكلفة على المصرف وتتمثل في:**

- ✓ خسائر قد تتحقق من جزء تصفية بعض استثمارات المصرف لتغطية حركات السحب .
- ✓ ضياع عائد استثماري كان يغطيه تشغيل هذه الودائع وتأتي سيولة الموجودات من مصدرين أساسيين هما:

أ. **الاستحقاق:** فكلما قصر استحقاق الأصل زادت سيولة فأذونا الخزينة مثلا تغير أكثر سيولة من القروض قصيرة الأجل لكون مدتها قصيرة .

ب. **إمكانية بيع الأصل:** حيث تعتبر إمكانية بيع الأصل في السوق الثانوي المصدر الأخرى لسيولة الموجودات، فالسندات أكثر سيولة من القروض وذلك لإمكانية بيعها في السوق الثانوي بدون خسارة .

**ويمكن إن نرمز للسيولة بالمعادلة التالية[3]:**

**نسبة السيولة النقدية = النقدية في الصندوق +( أرصدة لدي المصارف وأوراق مالية )**

---

[1] احمد حسين احمد المشهراوي- اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية-رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعةالإسلامية،غزة ،2007،ص6.

[2] - Sam srinivasulu « ALM Straregy: seeing the Big Balance .sheet ,vol 6, No . 1, 1997, p 32

[3] خالد وهيب الراوي – إدارة العمليات المصرفية – الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003، ص 324.

**تستحق خلال شهر/المطلوبات المتداولة .**

### 1- الودائع DP:

تعتبر الودائع بشك عام المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، حيث نشأت فكرة المصارف معتمدة على الودائع كأساس لكافة الأعمال المصرفية، وعليها يقوم فكرة الرفع المالي في المصارف التجارية بدرجة رئيسية وكبيرة ويستند نظام الودائع بصفة أساسية على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي بما يوفره من أنظمة رقابية تجذب المودعين مخاطر ضياع أموالهم أو تعرضها للسرقة أو الحريق وتضمن لهم الحصول على أموالهم أو جزاء منها عند الطلب أو عند الاستحقاق .

وتعتبر الودائع العنصر الوحيد في ميزانية المصرف والتي تميز بشك واضح عن أنواع الأخرى لمنشات الأعمال، إذا إن قدرة إدارة المصرف وموظفيه على الحصول على حسابات الجارية من منضمات الأعمال والأفراد يعتبر مقياس مهم لمدي وفاء العملاء عن المصرف، وتمثل الودائع المادة الخام لقروض المصارف واستثماراته التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية.

وتستفيد المصارف بدرجة كبيرة من الرافعة المالية إذا إن استخدام أموال مقترضة منخفضة التكلفة نسبيا والتي تشمل الودائع تعظم هامش الربح من اجل تزويد حاملي الأسهم بعائد مقبول، وتعتبر الودائع أهم مصدر للأموال المقترضة أو المتداولة في سوق النقد، في شكل قروض واستثمارات، حيث إن عدم اشتراك المصارف في الاقتراض والاستثمار سيكون لديهم من قبل المودعين، وفي هذه الحالة يشمل الدخل فقط عمولات من الخدمات المختلفة التي يقدمها، وهذا المفهوم فان المصارف هي مؤسسات تسعي إلى الربحية وتحاول إقراض واستثمار كل ما يمكن من الموارد التي يستلمونها من حاملي الأسهم والمودعين من اجل زيادة العوائد التشغيلية الصافية للمصرف.[1]

**ويمكن صياغة المعادلة التالية :**

**الودائع = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول**

### 2- الرافعة المالية: FL

هي اعتماد البنوك على مصادر خارجية مثل القروض مقابل الالتزام بدفع تكلفة مالية ثابتة.

[1] ابو زعيتر مرجع سابق، ص27 28.

**يمكن حسابها وفق المعادلة التالي:**

**الرفعة المالية (نسبة المديونية) = إجمالي المطلوبات (الديون) / إجمالي الموجودات**

**3- هامش الربح:PM**

الذي يعكس كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

**هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات**

**4-صافي الفوائد :** ويقاس من خلال المعادلة التالية : [1]

**الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة**

✓ **نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة**

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية العوائد المكتسبة للفوائد المستحقة، فهي تسمح بقياس قدرة البنك على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه من استثماراته والتي يمكن حسابها وفقا للمعادلة التالية :

**نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة = الفوائد المكتسبة / الفوائد المستحقة**

✓ **نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك :**

يتم توزيع الأرباح المحققة إلى مالكي المصرف بنسب محددة ولغرض قياس كفاءة تحقيق الأرباح فانه تم المقارنة مابين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمروها أي إلى حقوق الملكية، والذي يمكن حسابه وفقا للمعادلة التالية [2]:

**نسب الأرباح الموزعة إلى الملاك=أرباح السهم / حقوق الملكية**

[1] خمقاني ياسمينة – قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية–مذكرة ماستر ، غير منشورة ،جامعة ورقلة، 2014 ،ص10.

[2] نير ابراهيم الهندي– إدارة البنوك التجارية «مدخل اتخاذ القرارات «المكتب العربي الحديث"–الإسكندرية الطبعة الثالثة، 2000، ص،434،433.

✓ **نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف :**

لغرض الوصول إلى تحديد النسبة الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف فانه يجب تحديد الفرق ما بين الفوائد المستعملة والفوائد المدفوعة وقسمة المحصلة على الأموال المتاحة للتوظيف كما يلي:

**نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف= الفوائد المستلمة – الفوائد المدفوعة /الأموال المتاحة**[1]

ومما سبق يمكن القول أن مختلف مؤشرات الربحية السابقة ترتبط بصورة كبيرة بغاية البنك وأهدافه الرئيسية، فالبنوك تسعى إلى زيادة في ظل سعيها إلى ضمان وفاء عملاءها، وخلق القناعة لديهم بجودة خدماته، حيث اغلب المؤشرات السابقة مترابطة ومتداخلة فلا يمكن الفصل فيما بينها.

[1] نجاة موسى- مرجع سبق ذكره، ص.74

**خلاصة الفصل :**

على ضوء ماتم تقديمه في هذا الفصل من دراسة لبعض المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية ، من حيث بيان مفهومها اللغوي والإصطلاحي والقانوني وكذا وظائفها و أهدافها .

يمكن إستخلاص أن البنوك التجارية ظلات تمارس دورها الأساس المتمثل في عملية الوساطة المالية وقبول الودائع ومنح القروض ، فهي مؤسسات تهدف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة وهذا من خلال تقديمها خدمات مصرفية ، وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة .

كما أننا تطرقنا في المبحث الثاني إلى الربحية في البنوك التجارية بصفة عامة فهي سياسة الوصول إلى الأهداف وتحقيقها بالرغم من إختلاف أنواعها إلا أنها تصب في مفهوم واحد وهو قياس فعالية البنك وكفائته حيث أنها تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وجب التحكم فيها .

أما في اخر الفصل فتم التطرق الى آليات حساب الربحية في البنوك التجارية، وكان يتمحور حول أهم الآليات التي تمكننا من حساب الربحية من مؤشرات ومقاييس تساعدنا في تتبع ومعرفة الأرباح المتحصل عليها.

# الفصل الثاني :

# واقع المردودية في البنك الوطني الجزائري BNA

**تمهيد:**

في هذا الفصل سنستعرض في المبحث الأول نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري بداية من تاريخ نشأته و هيكله التنظيمي و أهم خدماته، أما في ما يخص المبحث الثاني سنتناول مفهوم المردودية و أهميتها وآليات حسابها و تقييمها في البنك الوطني الجزائري و هذا من خلال استغلال البيانات المنشورة على موقعه الرسمي و التي تشمل الميزانية و جدول حسابات النتائج للفترة الزمنية الممتدة من 2018 إلى 2022، ومن ثم سنعرج إلى آليات تحسين المردودية في البنك الوطني الجزائري.

و من خلال هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري**
- ✓ **المبحث الثاني: آليات حساب المردودية المستعملة في البنك الوطني الجزائري**
- ✓ **المبحث الثالث: شروط و آليات تحسين المردودية في البنك الوطني الجزائري**

**المبحث الأول: التعريف بالبنك**

في هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي وأهم خدماته .

**المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA**

يهتم هذا المطلب بتقديم لمحة عن البنك الوطني الجزائري ، وهيكله التنظيمي ، و أهم خدماته .

**أولا : نشأة البنك الوطني الجزائري**

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها [1] .

وقد أنشئ هذا البنك أساسا لتلبية متطلبات القطاع الاشتراكي وعلى وجه الخصوص القطاع المسير ذاتيا ومقره الرئيسي الجزائر العاصمة، ويجوز له حسب المادة الأولى من قانون تأسيسه فتح فروع ووكالات جديدة على مستوى الوطن حيث في سنة 1966 كان يملك 53 وحدة، وفي سنة 1968 كان يملك 132 وحدة، ثم أصبح يملك 110 وحدة في عام 1985 أما الآن فهو يملك 150 وحدة.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية و هذا ما سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت امتيازات في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم و تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 لـ 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 لـ 21 جوان 1988 و قانون 88-177 لـ 28 سبتمبر 1988 والقانون التجاري.

[1] جميع المعلومات المتعلقة بهذا المبحث مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري BNA .

أما القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع احكاما أساسية من بينها، إنتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي. على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

- في 05 سبتمبر 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض.
- في شهر جوان 2009، تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري من 146000 مليار دج إلى 41600 مليار دج.
- في جوان 2018، تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دج إلى 150000 دج .
- في 2020 تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري.

كما يقدم البنك الوطني الجزائري يقدم لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة. يتم ذلك من خلال 100 شباك آلي و 180 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات. يقدم البنك كافة الخدمات المالية لزبائنه، مما يسهم في تلبية احتياجاتهم المالية .

**الشكل1 :** الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري BNA

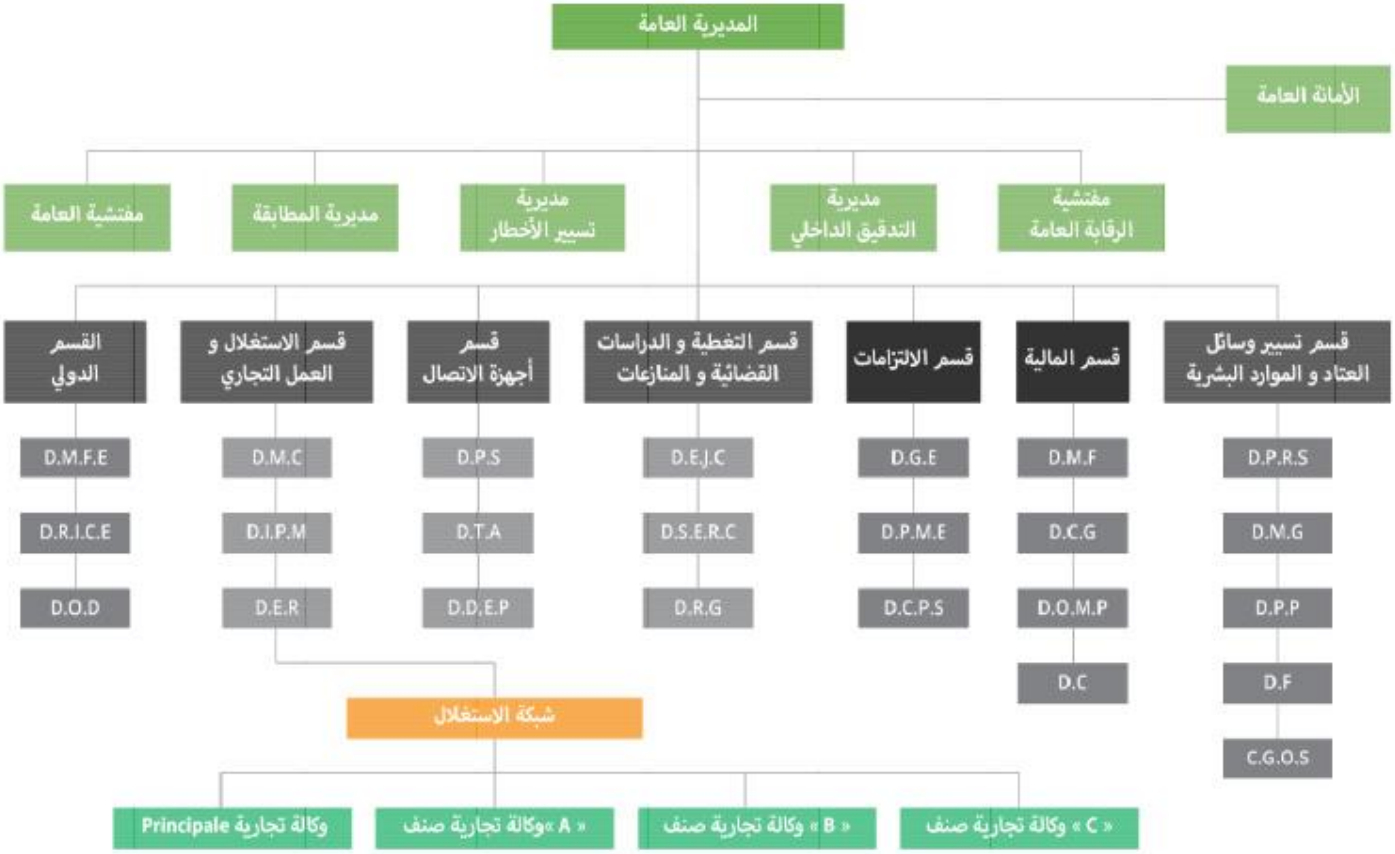


**الهياكل التابعة للقسم الدولي**

DMFE : مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE : مديريةالعلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DOD :مديرية العمليات المستندية

**الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري**

DER : مديرية تأطيرالشبكات

DMC : مديرية التسويق و الاتصال

DIPM : مديرية وسائل الدفع و النقد

**الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام**

DDEP : مديرية تطويرالدراسات و المشاريع

DTA : مديريةالتكنولوجيات و الهندسة

DPS : مديرية الإنتاج و الخدمات

**الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات**

DSERC : مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DEJC : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

DRG : مديرية تحصيل الضمانات

**الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات**

DGE : مديرية المؤسسات الكبرى

DPME : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

DCPS : مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

**الهياكل الملحقة بقسم المالية**

DC : مديرية المحاسبة

DOMP : مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

DCG : مديرية مراقبة التسيير

DMF : مديرية السوق المالي

**الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية**

DPRS : مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية

DMG : مديرية الوسائل العامة

DPP : مديرية المحافظة على التراث

DF : مديرية التكوين

CGOS : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

**المصدر :** موقع البنك الوطني الجزائري على الإنترنيت www.bna.dz

**المطلب الثاني : إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته .**

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري بالاضافة الى أهم الخدمات التي يقدمها الى زبائنه .

**أولا : البنك الوطني الجزائري بالأرقام .**

يمكن أن نلخص البنك الوطني الجزائري بالأرقام في جدول من خلال التطرق الى النتائج المالية والتجارية لهذا البنك لسنة 2024 :

**جدول1 :** البنك الوطني الجزائري بالأرقام

| | | | |
|---|---|---|---|
| **مديرية جهوية** | **21** | **بطاقة بنكية** | **543.772** |
| **وكالة** | 235 | حساب للزبائن | 2.639.319 |
| **عدد الموظفين** | 5.851 | زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد | 88.805 |
| **شباك آلي (GAB)** | 100 | جهاز دفع إلكتروني | 8.000 |
| **موزع آلي (DAB)** | 180 | متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني | 64 |
| **وكالة رقمية** | 32 | وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية | 9 |
| **شباك إسلامي** | 68 | عدد المنخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس | 137.228 |

**المصدر**: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz يوم الإطلاع 04-05-2024 تاريخ الإطلاع 16:30.

- **النتائج المالية :**

✓ المنتج البنكي الصافي : 651 84 مليون دج

✓ الناتج الإجمالي للاستغلال : 180 60 مليون دج

✓ ناتج الإستغلال : 986 56 مليون دج

✓ الناتج الصافي : 206 59 مليون دج

- **النتائج التجارية :**

✓ الميزانية الإجمالية **5 641 639 : مليون دج**

✓ إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة) **1 866 679 : مليون دج**

✓ وظائف الزبائن **1 604 714 : مليون دج**

✓ جاري القروض العقارية **132 398 : دج**

✓ جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة : **182 179 مليون دج**

**ثانيا : الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه .**

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين و مؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي :

**1- الخدمات المقدمة للأفراد** : وتضم ما يلي [1] :

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات .

- خدمات الإيداع السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

- **الخدمات النقدية** : وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت( 24 سا/ 24سا)، و(7أيام/ 7أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.

- **خدمات المساعد:** يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائر أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون

- **تمويل العقارات** : يخص هذا المنتج تمويلا لعقاراتكسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.

- **تمويل السيارات** : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد.

- خدمة كراء صناديق.

ويواصل البنك الوطني الجزائر بتطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة و الممتلكات .

**2- الخدمات المقدمة للمؤسسات : وتتمثل في :**

- خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات .
- خدمات المساعدة : وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات.
- خدمات الادخار و التوظيف.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري . www.bna.dz

**التمويلات : وتضم :**

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير) .
- تمويل الاستثمارات .
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة) .
- تمويل السيارات : وتشمل تمويل السيارات النفعية .

✓ **خدمات على مستوى دولي وتشمل :**

- تنظيم تدفقات التجارة الخارجية ( الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير) .
- ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير).

**المبحث الثاني: آليات حساب المردودية في البنك الوطني الجزائري BNA**

سنتناول في هذا المبحث دراسة نظرية حول المردودية من حيث مفهومها وأهميتها في البنوك التجارية، بالإضافة إلى آليات ومتطلبات حسابها في البنك الوطني الجزائري

**المطلب الأول: مفهوم المردودية في البنوك التجارية**

**أولا- تعريف المردودية البنكية:**

تعددت مفاهيم المردودية لدى الاقتصاديين، فمنهم من قرنها بالمستفيدين منها وآخرون بمجال تطبيقها، مما صعب إعطاء مفهوم دقيق لها، فمصطلح المردودية مشتق من كلمة مردود التي تعبر على ما يتحصل عليه من عائد نتيجة القيام بعملية اقتصادية سواء كانت عملية تبادل، تحويل أو إنتاج. أما لغويا فالمردودية هي مانتحصل عليه مقابل استخدام وسائل معينة.

و من أجل الإلمام بالمردودية سنتطرق إلى بعض التعاريف التي إتفق عليها أغلب الاقتصاديين:

**التعريف الأول:** المردودية عبارة عن الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية[1] .

**التعريف الثاني:** تعبر المردودية عن إمكانية تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف التي يتحملها البنك في إطار ممارسة أنشطته العادية.[2]

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان،2011،ص276.

[2] محمد داود عثمان، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص14.

**التعريف الثالث:** المردودية البنكية تعبر عن قدرة البنك في تحقيق عوائد تفوق التكاليف، انطلاقا من رأس مال البنك و باقي خصومه.[1]

طبقا لما سبق فإن المردودية مؤشر لقياس النتائج المحققة خلال فترة معينة انطلاقا من استغلال موارد محددة.

**ثانيا: أهمية المردودية [2]**

إن للمردودية أهمية كبيرة بالنسبة للبنك وهذا من خلال ارتباطها بتحقيق نتائج بنسبة عالية، كما أنها تعد من بين أهم المؤشرات التي يهتم بها مختلف المتعاملين مع البنك داخليا أو خارجيا، و في ما يلي سنبين أهمية المردودية اكل طرف على حدى.

**1- بالنسبة للدولة:**

تعنى الدولة بالمردودية فهي تهدف في المرتبة الاولى الى انشاء الثروة عن طريق المؤسسات حيث ان الثروة مقاسة بالقيمة المضافة التي تدخل في تركيب الناتج الداخلي الخام PIB بمعنى ما قدمته المؤسسة للاقتصاد الوطني وفائض الاستغلال الخام ونتيجة الاستغلال حيث ان فائض الاستغلال الخام يقيس الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

**2- بالنسبة للمسيرين:**

المسير هو المسؤول عن التدفق النقدي الخام والتمويل الذاتي بمعنى الفائض النقدي الذي يضمن للمساهمين عائدا وللمؤسسة تمويلا داخليا متاحا بغية استرداد راس المال.

**3- بالنسبة للمساهمين:**

يعنى المساهمون بتعظيم الثروة كدرجة أولى بحيث يتم قياس هذه الأخيرة عن طريق الربح الصافي وتراكم فائض القيمة الكامنة فجزء من هذه الأرباح يوزع على المساهمين والذي يدعى بعائد راس مال المساهمة .

**ثالثا: أنواع المردودية**

**1. المردودية المالية:**

تعتبر المردودية المالية مقياس نقدي لفعالية التوظيف المالي في الاستثمارات عكس مدى قدرة المؤسسة في التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استمرار أشغالها ونشاطاتها، وذلك بتحديد وسائل الإنتاج من عقارات منقولة وغير منقولة وتطويرها بقصد تنمية نشاطها.[3]

---

[1] طبي عائشة، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية، غير منشورة، جامعة غرداية،2017/2016، ص10.

[2] P.conso,farouk hemici, op cit, page 274-275

[3] -ابن رقبة سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة-مركز الجامعي يحي فارس، غير منشورة)، المدية، 2005، ص14.

**ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:**

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{الصافية النتيجة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

**Source :** Boukhazar Omar, la gestion de l'entreprise, édition N º83405181, opu, page 139.

**2. المردودية الاقتصادية:**

وتمثل هذه النسبة قسمة إجمالي فائض الاستغلال على مجموع الأصول، فهي معدل العائد على مجموع الأصول والتي يجب أن تكون معتبرة في حالة انتماء المؤسسة إلى قطاع صناعي يتطلب توظيف أصول ثابتة ضخمة، فأي تراجع في هذه النسبة يؤدي حتما إلى زيادة الاستدانة وتدهور التوازن المالي للمؤسسة.[1]

**ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:**

**العائد على الأصول= النتيجة الصافية / مجموع الأصول**

**3. المردودية التجارية:**

و هي معيار لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو فعالية وكفاءة النشاط التجاري و الصناعي الذي تمارسه المؤسسة.[2]

**ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:**

**معدل العائد الإجمالي= النتيجة الصافية / الناتج البنكي الصافي**

[1] - راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة–جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة،2013، ص12.

[2] –تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال–المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج، غير منشورة)، الجزائر،2011، ص50.

**المطلب الثاني: متطلبات حساب المردودية**

**أولا-القوائم المالية:**

القوائم المالية وسيلة أساسية للإبلاغ المالي للمنشأة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشأة و أدائها و تدفقاتها النقدية ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي و حقوق الملكية حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة.[1]

1. **الميزانية:** حسب النظام 05-09 تعرف ميزانية البنك بأنها قائمة مالية أساسية في عرض صورة شاملة لحالة البنك في زمن معين، و هذا من خلال تقديم بيان شامل لموارد البنك من جهة وأوجه استخدام هذه الموارد من جهة أخرى.[2]

**جدول2** : تنظيم ميزانية البنك التجاري

| ميزانية البنك | |
|---|---|
| **الأصول** | **الخصوم** |
| **حسابات المجموعة1:** عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك | **حسابات المجموعة1:** عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك |
| **حسابات المجموعة2:** عمليات مع الزبائن | **حسابات المجموعة2:** عمليات مع الزبائن |
| **حسابات المجموعة3:** محفظة السندات وحسابات التسوية | **حسابات المجموعة3:** محفظة السندات وحسابات التسوية |
| **حسابات المجموعة4:** القيم الثابتة | **حسابات المجموعة5:** الأموال الخاصة وما شابهها |

**المصدر**: النظام رقم09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد76 ديسمبر2009.

**من خلال الجدول المذكور يمكن ملاحظة ما يلي**[3]:

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر،2015، ص191.

[2] النظام رقم09-05 المؤرخ في18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 79 ديسمبر 2009.

[3] مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد01، الرقم التسلسي2021،27، ص626.

نلاحظ وجود تماثل في المجموعات الأولى والثانية والثالثة في جهتي الأصول والخصوم للميزانية. يبين هذا التناظر في الحسابات طبيعة النشاط المصرفي المتمثل في الوساطة المالية (المجموعة الثانية والثالثة) **وعلاقة البنك بالنظام المصرفي:** البنك المركزي والبنوك الأخرى( المجموعة الأولى).

- غياب المخزون في المؤسسة المصرفية يفسر تخصيص المجموعة الثالثة لعمليات مهمة بالنسبة لها تتمثل أساسا في عمليات الحافظة أو حسابات التسوية.
- المجموعات المهمة في ميزانية البنك كل من المجموعة 1 و2 و3، أما المجموعات الأخرى فهي أقل أهمية المخصصتين للتثبيتات والأموال الخاصة والتي نجدها أسفل الميزانية.

**الشكل العام لميزانية البنك:** تضمن القانون رقم محدد للقواعد المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية شكل ميزانية البنك مثلما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول3 : ميزانية البنك التجاري**

| الأصول | الخصوم |
|---|---|
| الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | البنك المركزي |
| أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | ديون اتجاه المؤسسات المالية |
| أصول مالية جاهزة للبيع | ديون اتجاه الزبائن |
| سلفيات وحقوق على المؤسسات المالية | ديون ممثلة بأوراق مالية |
| سلفيات وحقوق على الزبائن | الضرائب الجارية–خصوم |
| أصول مالية مملوكة على غاية الاستحقاق | الضرائب المؤجلة–خصوم |
| الضرائب الجارية_أصول | خصوم أخرى |
| الضرائب المؤجلة_ أصول | حسابات التسوية |
| أصول أخرى | مؤونات الأعباء والخاطر |
| حسابات التسوية | أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة |
| المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة | ديون تابعة |
| العقارات الموظفة | رأس المال |
| الأصول الثابتة المادية | علاوات مرتبطة برأس المال |
| الأصول الثابتة غير المادية | احتياطات |
| فارق الحيازة | فارق إعادة التقييم |
| **مجموع الأصول** | فارق إعادة التقييم |
| | الترحيل من جديد (+/−) |
| | نتيجة السنة المالية (+/−) |
| | **مجموع الخصوم** |

**المصدر**: النظام رقم09-05 المؤرخ في18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد76 ديسمبر 2009.

### 2. جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص الأعباء للإيرادات التي تحققها المؤسسة خلال الدورة المالية، فهو عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات والفارق بينهما يعطينا الدور، كما يسمح لنا بتحديد الأرصدة للتسيير.[1]

**جدول4** :جدول حسابات النتائج

| البيان | السنةN | السنة1-N |
|---|---|---|
| +فوائد و نواتج مماثلة | | |
| -فوائد وأعباء مماثلة | | |
| +عمولات (نواتج) | | |
| -عمولات(أعباء) | | |
| +/- أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة | | |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | | |
| + نواتج النشاطات الأخرى | | |
| -أعباء النشاطات الأخرى | | |
| **الناتج البنكي الصافي** | | |
| -أعباء الاستغلال العامة | | |
| -مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية | | |
| **الناتج الإجمالي للاستغلال** | | |
| -مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد | | |
| استرجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | | |
| **ناتج الاستغلال** | | |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | | |
| + العناصر غير العادية (نواتج) | | |
| -العناصر غير العادية (أعباء) | | |
| **ناتج قبل الضريبة** | | |
| -ضرائب على النواتج وما يماثلها | | |
| **الناتج الصافي للسنة المالية** | | |

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2012، ص-24.

**المصدر**: النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد76 ديسمبر 2009.

## ثانيا: حساب مردودية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2018-2022

سنقوم بعرض أهم القوائم المالية للبنك للسنوات المتاحة (2018-2022)، كما سيتم تحليل هذه القوائم واستخراج مختلف النسب المالية انطلاقا من البيانات المالية التي تتضمنها.

### 1. عرض الميزانية و جدول حسابات النتائج للفترة ما بين(2018-2022)

- **الميزانية: جانب الأصول**

**جدول5 : ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022 (الوحدة: ألف دينار جزائري)**

| البيان | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 337316817 | 431 | 204 207936 | 331 762 148 | 380 040 980 |
| أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | 270 | 256 | 248 | 246 | 236 |
| أصول مالية جاهزة للبيع | 379 543 232 | 406162203 | 413 426493 | 413 719 493 | 709 277 646 |
| سلفيات وحقوق على المؤسسات المالية | 407 271 144 | 419512117 | 523 239376 | 612 819 121 | 517 602 223 |
| سلفيات وحقوق على الزبائن | 1 806 662 078 | 2 044 508 426 | 2 117 718812 | 1 438 578 088 | 1 624 279 615 |
| أصول مالية مملوكة على غاية الاستحقاق | 14 043 819 | 14 043 819 | 14 043 820 | 1 510 752 060 | 1 881 080 287 |
| الضرائب الجارية_أصول | 10 145 906 | 12 854 579 | 8 428 662 | 4 821 590 | 21 442 306 |
| الضرائب المؤجلة_ أصول | 691 309 | 751 736 | 1 008 872 | 1 523 706 | 3 752 467 |
| أصول أخرى | 28 926 710 | 56 972 992 | 47 818 018 | 66 935 395 | 328 410 898 |
| حسابات التسوية | 51 160 554 | 55 562 832 | 55 834 995 | 45 824 597 | 63 490 346 |
| المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة | 23 761 261 | 27 698 704 | 31 488 186 | 31 237 590 | 31 282 550 |
| الأصول الثابتة المادية | 22 680 606 | 22 698 704 | 22 961 112 | 23 209 792 | 23 850 482 |
| الأصول الثابتة غير المادية | 95 644 | 86 689 | 94 342 | 69 655 | 128 584 |
| فارق الحيازة | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| **مجموع الأصول** | **3 082 299 350** | **3 491 982 968** | **3 440 270 872** | **4 481 253 482** | **5 641 638 620** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق البنك، المتاحة على الرابط: https://www.bna.dz/fr/bna-en-chiffres/

**التحليل :** من خلال استعراض الأرقام الواردة في ميزانية البنك جانب الأصول للفترة 2018-2022 نلاحظ أن إجمالي الأصول ارتفع بشكل طفيف من 2018 إلى 2019 ثم انخفض في سنة 2020 بسبب جائحة ،أما فيما يخص كل من سنة 2021 و 2022 فقد عرفت تطورا كبيرا في إجمالي الأصول مقارنة بالسنوات الفائتة حيث زادت بنسبة 2 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2020 مايعادل نسبة نمو تقارب 26%.

- **الميزانية: جانب الخصوم**

**جدول6 : ميزانية الخصوم للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022 (الوحدة: ألف دينار جزائري)**

| البيان | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| البنك المركزي | - | - | 50 000 000 | 761 489 186 | 947 095 896 |
| ديون اتجاه المؤسسات المالية | 243 452 166 | 454 327 409 | 564 645 009 | 700 002 151 | 950 924 340 |
| ديون اتجاه الزبائن | 1 982 925 888 | 2 103 524 686 | 1 901 513 860 | 2 022 287 511 | 2 456 667 304 |
| ديون ممثلة بأوراق مالية | 18 685 076 | 22 641 228 | 28 606 720 | 33 390 930 | 38 715 114 |
| الضرائب الجارية-خصوم | 14 282 865 | 9 365 385 | 5 357 323 | 17 047 559 | 10 |
| الضرائب المؤجلة-خصوم | 537 377 | 537 603 | 537 553 | 537 790 | 546 530 |
| خصوم أخرى | 117 077 585 | 139 136 132 | 109 956 773 | 132 959 651 | 384 239 265 |
| حسابات التسوية | 70 894 144 | 103 619 975 | 101 736 450 | 100 213 097 | 125 893 131 |
| مؤونات الأعباء والخاطر | 30 088 761 | 32 089 934 | 33 705 906 | 44 044 595 | 44 868 592 |
| أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 108 112 786 | 119 836 510 | 117 796 216 | 82 106 618 | 67 702 423 |
| ديون تابعة | 208 002 425 | 207 485 319 | 205 672 488 | 206 684 712 | 207 776 142 |
| رأس المال | 150 000 000 | 150 000 000 | 150 000 000 | 150 000 000 | 150 000 000 |
| احتياطات | 90 573 966 | 114 406 150 | 123 470 345 | 142 221 150 | 173 935 878 |
| فارق إعادة التقييم | (-) 7 991 301 | (3 876 986) | 4 404 218 | 12 436 597 | 19 950 323 |
| فارق إعادة التقييم | 14 122 289 | 14 122 289 | 14 117 206 | 14 117 206 | 14 117 206 |
| الترحيل من جديد (+/-) | 5 703 139 | 5 703 139 | 5 703 139 | 15 024 250 | - |
| نتيجة السنة المالية (+/-) | 35 832 184 | 19 064 195 | 23 047 665 | 46 690 479 | 59 206 466 |
| **مجموع الخصوم** | 3 082 299 350 | 3 491 982 968 | 3 440 270 872 | 4 481 253 482 | 5 641 638 620 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بناءا على وثائق البنك، المتاحة على الرابط: https://www.bna.dz/fr/bna-en-chiffres/

**التحليل :** فيما يخص ميزانية البنك الوطني الجزائري جانب الخصوم للفترة 2018-2022 نلاحظ زيادة قليلة بالنسبة للسنوات الثلاث الأولى وانخفاضها في سنة 2020 بسبب جائحة، ثم شهدت في السنتين الأخيرتين زيادة

كبيرة ما يعادل نسبة نمو تقدر بما يقارب 26%. أما النتيجة المالية فشهدت تذبذبا في الثلاث سنوات الأولى ثم زادت في السنتين الأخيرتين.

**جدول7** :جدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري BNA للسنوات2018-2022 (الوحدة: ألف دينار جزائري)

| البيان | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| +فوائد و نواتج مماثلة | 138 968 599 | 139 568 406 | 134 401 409 | 146 275 080 | 168 235 218 |
| -فوائد وأعباء مماثلة | (-)46 126 936 | -48 691 575 | -53 050 438 | -55 882 188 | -88 714 746 |
| +عمولات (نواتج) | 2 111 057 | 2 153 578 | 2 241 709 | 2 373 492 | 2 723 304 |
| -عمولات(أعباء) | (-)56 129 | -16 502 | -26 690 | -56 268 | -33 353 |
| +/- أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة | 50 | 1 | -1 | -2 | -7 |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | 571 993 | 723 344 | 1 794 246 | 1 523 096 | 2 082 869 |
| + نواتج النشاطات الأخرى | 236 307 | 339 396 | 2 422 196 | 384 198 | 358 091 |
| -أعباء النشاطات الأخرى | | - | - | - | - |
| **الناتج البنكي الصافي** | **95 704 941** | **94 076 648** | **87 782 431** | **94 617 409** | **84 651 376** |
| -أعباء الاستغلال العامة | (-)20 548 066 | -21 756 434 | - 20 202 660 | -22 778 789 | -22 871 198 |
| -مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية | (-)1 556 861 | -1 529 067 | -1 530 775 | -1 543 960 | 60 179 886 |
| **الناتج الإجمالي للاستغلال** | **73 600 014** | **70 791 147** | **66 048 996** | **70 294 660** | **60 179 886** |
| -مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد | (-)45 566 838 | -87 266 334 | -55 185 699 | -64 516 626 | -34 297 499 |
| استرجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | 22 003 097 | 44 844 566 | 17 264 504 | 52 166 617 | 31 104 067 |
| **ناتج الاستغلال** | **50 036 273** | **28 369 379** | **28 369 379** | **57 944 651** | **56 986 454** |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | - | - | - | - | - |
| + العناصر غير العادية (نواتج) | - | - | - | - | - |
| -العناصر غير العادية (أعباء) | - | - | - | - | - |
| **ناتج قبل الضريبة** | **50 036 273** | **28 369 379** | **28 369 379** | **57 944 651** | **56 986 454** |
| -ضرائب على النواتج وما يماثلها | (-)14 204 089 | -9 305 185 | -9 305 185 | -11 254 172 | 2 220 012 |
| **الناتج الصافي للسنة المالية** | 35 832 184 | 19 064 194 | **23 048 000** | 46 890 479 | 59 206 466 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق البنك، المتاحة على الرابط: https://www.bna.dz/fr/bna-en-chiffres/

**التحليل:** تؤكد لنا البيانات الواردة في جدول حسابات النتائج خلال فترة 2018-2022 انخفاضا كبيرا في النتيجة المالية الصافية للبنك سنة 2019 و2020 مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلى جائحة CORONA بحيث انخفضت بما يقارب 16767990 مليون دج، مع ملاحظة انخفاض في كل من النتائج الوسطية الأخرى (الناتج الإجمالي للاستغلال، ناتج قبل الضريبة)، ثم عاودت الارتفاع في كل من سنة 2021 و2022 بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات الثلاث الأولى وهذا راجع إلى التخلص من الأضرار التي تسببت فيها الجائحة.

**جدول 8** :بعض المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022 (الوحدة: ألف دينار جزائري)

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأموال الخاصة** | 288 240 277 | 299 418 787 | 320 742 573 | 380 489 682 | 417 209 873 |
| **اجمالي الودائع** | 224 506 3130 | 2 580 493 323 | 2 494 765 589 | 2 755 680 592 | 3 446 306 758 |
| **إجمالي القروض** | 2 213 933 222 | 2 454 020 543 | 2 640 958 188 | 2 051 397 209 | 2 141 881 838 |
| **مجموع الأصول** | **3 082 299 350** | **3 491 982 968** | **3 440 270 872** | **4 481 253 482** | **5 641 638 620** |
| **الناتج البنكي الصافي** | **95 704 941** | **94 076 648** | **87 782 431** | **94 617 409** | **84 651 376** |
| **الناتج الإجمالي للاستغلال** | **73 600 014** | **70 791 147** | **66 048 996** | **70 294 660** | **60 179 886** |
| **النتيجة الصافية** | **35 832 000** | **19 064 000** | **23 048 000** | **46 690 000** | **59 206 466** |

**المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق البنك، المتاحة على الرابط:** https://www.bna.dz/fr/bna-en-chiffres/

## ثالثا: حساب وتحليل نسب المردودية للفترة 2018-2021 في البنك الوطني الجزائري:

### 1.حساب المردودية المالية للبنك الوطني الجزائريBNA للفترة 2018-2022

**جدول 9** : المردودية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2018- 2022.

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)** | **12.43%** | **6.36%** | **7.18%** | **12.27%** | **14.19%** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين

**الشكل2** : تطور المردودية المالية لبنك ال BNA للفترة من 2018-2022

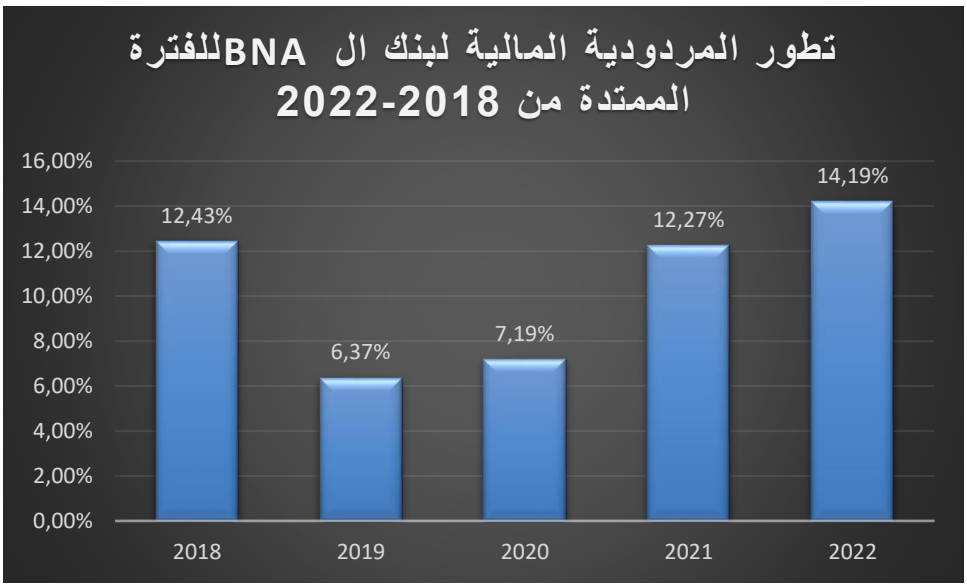


**المصدر:** من إعداد الطالبين

**تحليل النتائج:**

تقيس المردودية المالية قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال استغلال مختلف أمواله الخاصة، حيث ومن خلاله نلاحظ أن النسبة عرفت تراجعا في سنة 2019 و2020 مقارنة بسنة 2018 وذلك بسبب جائحة CORONA التي حدت كثيرا من نشاط البنوك خاصة والنشاط الاقتصادي عموما. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 5.52% في سنة 2021 و بنسبة7.3% في سنة 2022 ،من حيث الكتلة نلاحظ ان هناك ارتفاعا متواصل للأموال الخاصة من 2018الى غاية 2022 حيث بلغت نسبة الارتفاع 44.74% كما شهدت كتلة النتيجة الصافية تذبذبا خلال هذه السنوات حيث لاحظنا انخفاضا بنسبة46.80% بين سنة 2018_2019ثم شهدت ارتفاعا متواصلا خلال سنة 2020_2021 مقارنة مع 2019 بلغ على التوالي نسبة 20.89% خلال 2020 ونسبة 144.91% في 2021 مقارنة مع 2019 ثم شهدت إرتفاعا خلال 2022 مقارنة مع 2021 بنسبة 26.80%.

**2.حساب وتحليل المردودية الاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2018-2022:**

**جدول10** : المردودية الاقتصادية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2018-2022.

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) | 1.16% | 0.54% | 0.66% | 1.04% | 1.05% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين

**الشكل3 : تطور المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) لبنك ال BNA للفترة 2018-2022**

**المصدر:** من إعداد الطالبين

**التحليل:** بالنسبة لمردودية الأصول والتي نقيس بها مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق أكبر عائد من الأموال المتاحة. نلاحظ أن النسبة عرفت انخفاضا كبيرا في سنة 2019 و2020 مقارنة بسنة 2018، ثم ارتفعت بنسبة 0.38% سنة 2021 و0.39%سنة 2022 منتقلة من 1.04%إلى 1.5%. كما نلاحظ أن هناك تغير في كتلة لإجمالي الأصول حيث أن السنوات الثلاث الأولى كانت قيمتها متقاربة ففي سنة 2019 زادت بنسبة 13.29% مقارنة بسنة 2018 ثم نقصت في سنة 2020 بنسبة 1.50% بالنسبة لسنة 2019، ثم شهدت ارتفاعا متواصلا في السنتين الأخيرتين حيث بلغت نسبة الزيادة لكل من سنة 2021 وسنة 2022 مقارنة مع سنة 2020 على التوالي 30.25% خلال 2021 و63.98% في 2022. ويمكن الحكم على فعالية البنك من خلالها بالمقارنة مع النسب المحققة من المؤسسات التي تشتغل في نفس القطاع.

**جدول11** : المردودية التجارية للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2018-2022.

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المردودية التجارية (العائد الإجمالي)** | **37.33%** | **20.26%** | **26.25%** | **49.43%** | **40.39%** |

**المصدر:** من إعداد الطالبين

**الشكل4 : تطور المردودية التجارية (العائد الإجمالي) لبنك ال BNA للفترة 2018-2022**

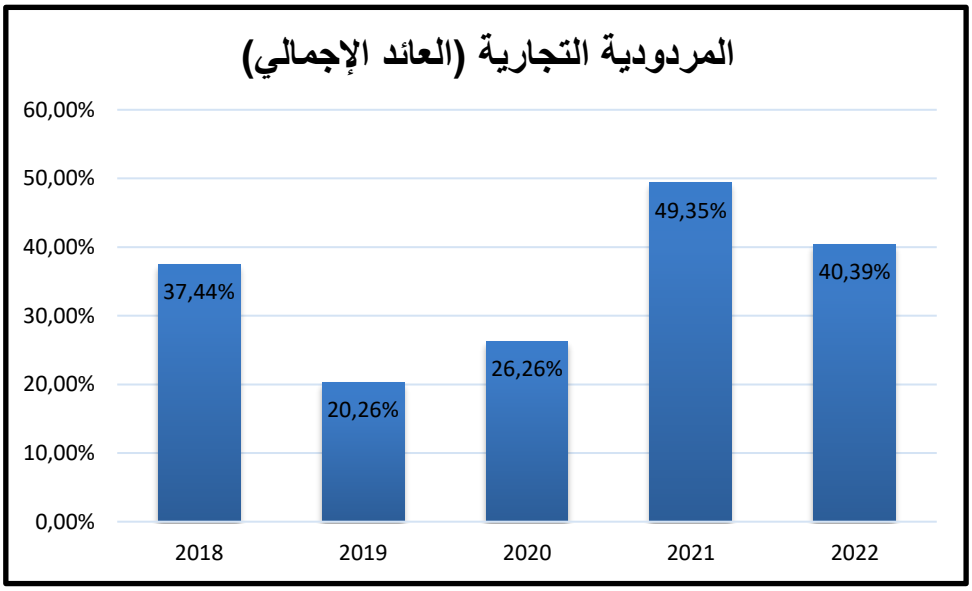


**المصدر:** من إعداد الطالبين

**التحليل:** بالنسبة للمردودية التجارية التي تقيس قدرة البنك على التحكم في المصاريف العامة لمعرفة قدرة البنك على تغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة، نلاحظ أن النسبة شهدت تذبذبا في نتائجها خلال السنوات الأخيرة من زيادة إلى نقصان حيث أن سنة 2019 و2020 انخفضت بنسبة من 10% إلى 17% مقارنة بسنة 2018، ثم ارتفعت بنسبة كبيرة في سنة 2021 قدرت ب23% ثم اتجهت نحو الانخفاض في السنة الأخيرة. كما نلاحظ تذبذبا في الناتج البنكي الصافي خلال ال5 سنوات من زيادة و نقصان بلغة نسبة الانخفاض في كل من سنة 2019 و سنة 2020 على التوالي 1.73% و 9.75% مقارنة بسنة 2018، ثم شهدت ارتفاعا في سنة 2021 بنسبة 22.14% مقارنة بسنة 2020 ثم عاودت الانخفاض في سنة 2022 بنسبة 2.55% بالنسبة لسنة 2020.

## المبحث الثالث : شروط و آليات تحسين المردودية في بنك BNA

سوف نتناول في هذا المبحث إختيار المشاريع المربحة من خلال الدراسة الموضوعية للجدوى الإقتصادية وتوسيع مجال نشاط البنوك خاصة فيما يتعلق بعملية منح القروض الإستثمارية .

### المطلب الأول : دراسة الجدوى المالية و الإقتصادية للمشروع .

**أولا : دراسة الأولية للمشروع .**

إن كل مشروع ذات طابع اقتصادي الذي يكون محل طلب التمويل من طرف المؤسسة كالمشاريع الإستثمارية يجب أن يكون محل دراسة مسبقة لاسيما من طرف البنك ، فالمشروع ذو نشاط اقتصادي يتم من خلاله انفاق

الموارد المالية على فترة زمنية محددة فهو يحتاج إلى تخطيط و تنظيم و تمويل و تنفيذ كوحدة متكاملة و واحدة للحصول على الربح المادي و النفع العام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و على المستوى القريب أو الأمد البعيد.

إن منح أي قرض من طرف البنك يتوجب عليه مسبقا القيام بدراسة الجدوى كإجراء أولي عند تقديم الملف محل الطلب و التي تقوم بها المؤسسة البنكية السابقة للموافقة البنكية و القائمة على أساس فعالية التمويل البنكي واستنادا على جدوى الإقتصادية المبتغاة من إنشاء المشروع و دعمه ماديا بواسطة القرض البنكي.

فالموافقة على منح القرض لا تتم إلا بعد مجموعة من الإجراءات الأولية والدراسات اللازمة من طرف البنك لهدف إقرار التمويل من عدمه و في حالة رفض البنك طلب التمويل لا يرتب في جانبه أي مسؤولية إتجاه الطرف الآخر أو الغير و بالتالي فيو غير ملزم بالتعويض الطرف الآخر لأي سبب كان لأن قرار منح القرض من عدمه يخضع للسلطة التقديرية للبنك وهذا ما أكده مجلس النقض الفرنسي

**ثانيا : دراسة الجدوى المالية والإقتصادية للمشروع**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة الإنتاجية للمشروع بعيد عن أي تدخلات خارجية قد تحد من مقدرته على رفع مستوى المحتمل أو قد تعينه على الإستمرار رغم انخفاض مستوى أدائه وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يتعين استخدام ما يسمى بالأسعار الإقتصادية في تقييم ربحية المشروع بدلا من الأسعار السوقية و التي يتحملها أفراد المجتمع نتيجة لإنتاج وحدة إضافية من هذه السلعة .

كما أن هاته الدراسة تقوم على أساس دراسة بيانات معينة كتبيان تحديد التكاليف الإستثمارية والجارية للمشروع، تقدير إيرادات المشروع السنوية و تقدير عمر المشروع عن طريق العرض والطلب وتحديد التدفقات النقدية الناجمة عن استغلال المشروع .

ولهذه الأسباب فإن دراسة الجدوى المالية والإقتصادية لابد أن تعهد إلى خبير معتمد ضمن قائمة الخبراء المحلفين التابعين لدائرة اختصاص محل انجاز المشروع، وأن يكون مختص في مجال معين موضوع المشروع على أن يعتمد هذا الأخير على عدة معايير و معلومات للوصول إلى نتائج الخاصة بجدوى المالية والإقتصادية للمشروع محل التمويل لكي يتسنى للبنك بسط رقابته و اتخاذ ما يراه مناسبا بناء على هاته الدراسة مما يسهل عليه الفهم والتدقيق في أمور خارجة عن نطاق مجاله .

**ثالثا : دراسة الجدوى البنكية .**

معنى ذلك أن المشروع المراد تمويله قابل التمويل، وبمفهوم آخر فإن دراسة الجدوى البنكية لا ترتكز أساسا على الجانب القانوني فقط من منح ضمانات المقرض سواء كانت شخصية أو عينية أو أخرى ، فهي لا تقتصر إلا على هذا الأساس، بل إنها ترتبط كذلك ارتباطا وطيد بالجدوى الإقتصادية المحصنة لأن قرار منح القرض له

قرار ارتجالي محفوف بالمخاطر و الصعوبات التي قد تعترض انجاز و استغلال المشروع الذي يأخذ وقت كبير من مرحلة و مرحلة أخرى أخذ كذلك بعين الإعتبار سمعة العميل وحجم المؤسسة وتدفقات المالية المرجوة من المشروع و مبلغ القرض وعمر المشروع و أفاقه و تختلف دراسة الجدوى البنكية من مشروع إلى أخر و إن كان مشروع خاص أو تابع لقطاع العام، فقبول التمويل البنكي في مشاريع عمومية تكون مقبولة لحد بعيد و بدون صعوبات لكون أن هدف المشروع يسعى إلى تحقيق النفع العام عن طريق تقديم خدمات عمومية تسير الدولة على إنجاحها حتى ولو عادت به إلى الخواص لتنفيذه، وذلك على عكس المشروع الخاص فيكون هناك نوع من الدقة و تحديد خاصة فيما يخص المخاطر وتحديد مسؤولية كل طرف فاعل في المشروع وتبيان مصلحة كل فاعل .

**المطلب الثاني : لمحة عن القروض البنكية والتحكم في المخاطر**

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية، نظرا للعائد الناتج عنها ، إذ يمكن تصنيف هذه م القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق و كذا القروض من حجم و نوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض.

**أولا : أنواع القروض البنكية**

**القروض حسب النشاط الاقتصادي** [1]: إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في :

1. **القرض الاستثماري** [2]: هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع و المؤسسات الإنتاجية، بغرض توفير متطلبات الاستثمار و الإنتاج من عقارات وتجهيزات فنية و تقنية و من هنا يتضح انه قرض استثماري طويل الأجل لأن إيراداته تستحق في الآجال الطويلة .
2. **القرض التجاري:** يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي و الخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية، من اجل تمويل مستلزماتها الجارية كشراء المواد الأولية و دفع أجور العمال ... الخ. زيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل آخر، حيث تقوم المصارف بشراء السندات و الأسهم المطروحة في السوق وبذلك تساهم في عملية التمويل وعادة ما يكون هذا القرض قصير الأجل.

[1] د. يحيوش حسين، مداخلة بعنوان تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول ادارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق، جامعة منتوري قسنطينة، أيام 17 – 19 افريل 2007.

[2] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، 1998–2000، ص 74 – 76.

3. **القرض الاستهلاكي** : نعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من أجل إنفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات و غيرها من السلع المعمرة، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وطبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية .

**ثانيا : الحصول على معلومات مقدم الطلب .**

عادة ما يقوم المقترض بتقديم طلب الاقتراض يتضمن قيمة القرض و السبب الذي يدعوه للاقتراض، والقروض التي سبق له الحصول عليها، وأسماء البنوك المتعامل معها، وللعميل خمس سمات أساسية هي:

- **قدرة العميل:** يقصد بقدرة العميل **(capacity)** مدى إمكانية قيامه بسداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، و من بين المؤشرات المقيدة في هذا الصدد، تلك التي تتعلق بنشاط العميل الذي يمارسه و كفاءة المديرين و سمعتهم، و أساليب و طرق ممارسة أوجه النشاط المختلفة و مدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق له الحصول عليها، كما قد يمكن الحصول على تلك المعلومات و أخرى من البنوك المتعامل معها من قبل ، و تعتبر القوائم المالية الممثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية مصدرا أساسيا لتلك المعلومات.
- **شخصية العميل** : يقصد بها في هذا الصدد السمات عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون قدرة العميل على السداد مؤكدة بينما رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة و من بين مؤشرات الحكم على مدى رغبة العميل في السداد طول الفترة التي تمضي منذ لحظة استحقاق القرض الذي سبق و أن حصل عليه)، و الفوائد إلى أن يتم سدادها بالفعل، ويمكن للبنك للحصول على معلومات مفيدة في شأن مدى انتظام العميل في سداد ما عليه من مستحقات من واقع سجلاته .
- **رأس المال** : و يستعمل اصطلاح رأس المال للإشارة إلى نسبة أموال الملكية إلى إجمالي الموارد المتاحة، و بالطبع كلما ارتفعت تلك النسبة كلما زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل و يمكن للبنك الحصول على يحتاجه من معلومات من واقع الميزانيات العمومية عن عدد السنوات و التي عادة ما يرفقها العميل مع طلب الاقتراض.
- **الرهونات:** يقصد بالرهونات الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض و لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف، و في حالة فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.

**إتخاذ القرار بشأن القرض** : على ضوء تحليل البيانات المتاحة و المفاوضات مع العميل، فإن القرار الذي يقترحه الموظف المختص قد يأخذ احد الصور الآتية :

**الحالة الأولى: رفض الطلب:**

في هذه الحالة ينبغي على الإدارة أن تعطي للعميل المتقدم لطلب الاقتراض مبررا مقنعا لقرار الرفض.

**الحالة الثانية: الحصول على معلومات إضافية:**

في هذه الحالة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية، مع مقدار التخفيض المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات.

**الحالة الثالثة:**

إذا تمت الموافقة على منح القرض، و بعد المراجعة الدقيقة تتخذ الإدارة القرار النهائي بالقبول، و يتم التوقيع على الاتفاق على أن يتم إبلاغ إدارة التدفقات النقدية لكي تدخل قيمة القرض ضمن التدفقات النقدية الخارجية، بينما تدخل الفوائد و أصل القرض ضمن التدفقات النقدية الداخلية و ذلك عند تحصيلها .

1. **متابعة القروض** : الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة و عدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر خلال المتابعة أيضا التصرفات من المقترض، التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو يتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.
2. **تحصيل القرض** : القروض البنكية وإجراءات منحها يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، و هي الإجراءات القانونية، أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى [1].

**و الشكل التالي يوضح الإجراءات التي يمر بها طلب الاقتراض:**

**الشكل 5** : الإجراءات التي يمر بها طلب الإقتراض

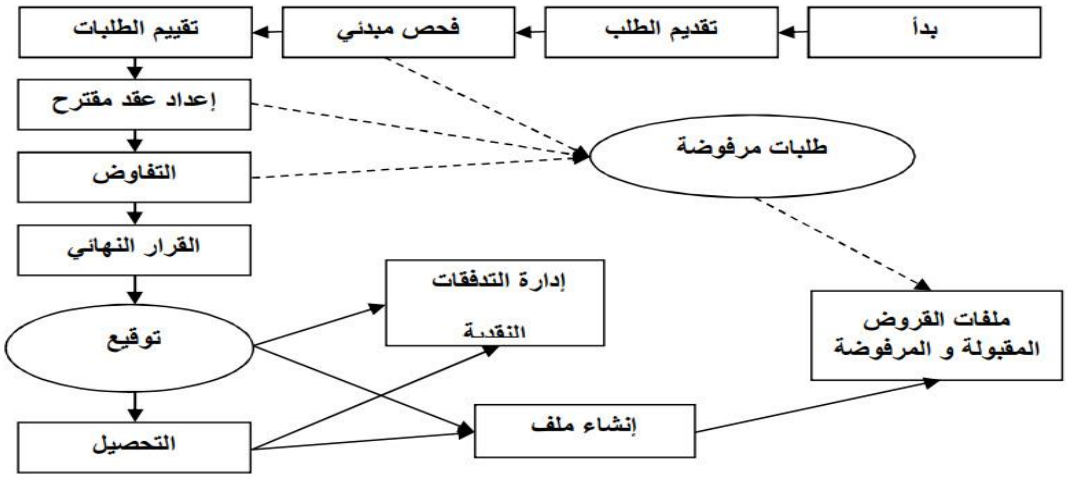


[1] عبد المعطي رضا ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الإئتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، ص31 .

**المصدر** : د. منير إبراهيم هنيدي ، إدارة البنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث، ط03 ،2000 ، ص243.

حسب الشكل يتم فحص الطلب مبدئيا ، حيث تستعيد الطلبات التي لا تلاءم ظروف البنك ، أما لعدم قانونيتها أو لضخامة المبلغ أو لأي سبب آخر، مرورا بكل المراحل إلى أن يتم الإتفاق والتوقيع على منح القروض .

**ثالثا : بعض نتائج القروض الممنوحة وتأثيرها على مردودية البنك الوطني الجزائري .**

1. **قروض ممنوحة للزبائن:**

سجلت التزامات الزبائن تراجعا قدر ب 439 863 1 مليون دينار جزائري في السنة المالية 2021 ب 117 885 2 مليون دينار جزائري تم تسجيلها خلال السنة المالية السالفة أي بانخفاض 30.01% أي 022 678- مليون دينار جزائري، ناتج عن تراجع القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 30.31%.

هذا الانخفاض يعود إلى عملية إعادة الشراء من قبل الخزينة العمومية، لتحصيل الحقوق البنكية، وذلك في إطار مختلف التمويلات الجماعية المشتركة للبرامج الاستثمارية الخاصة بالشركات العمومية الكبرى.

**الشكل6** : تطور القروض الممنوحة للزبائن للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الزمنية 2017-2021

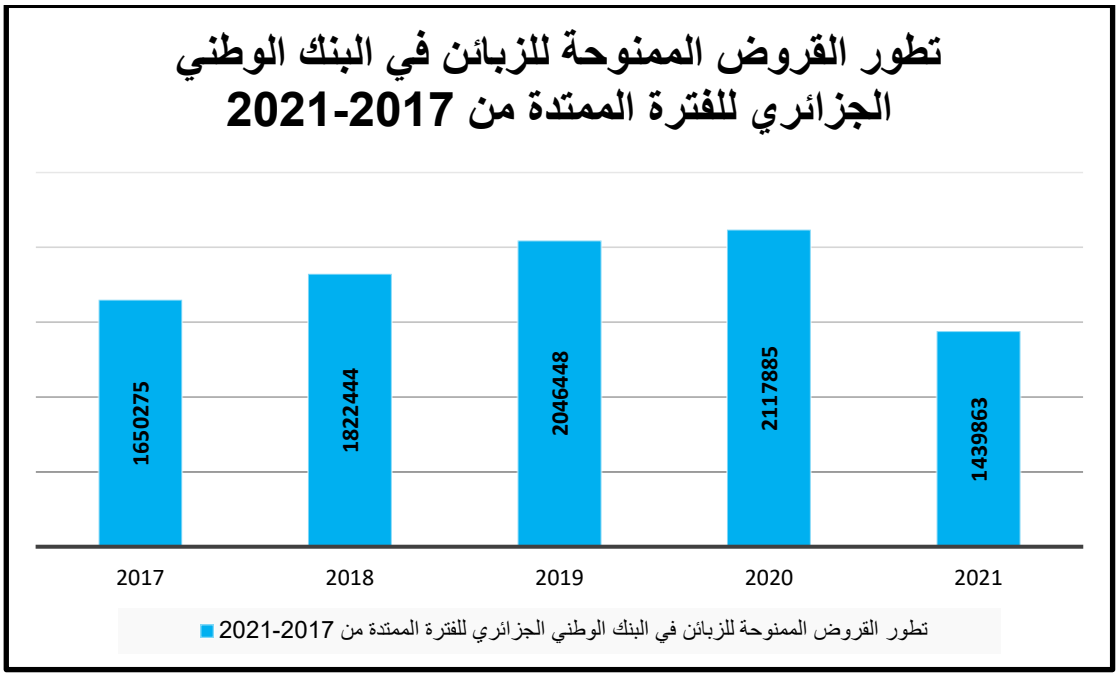


**المصدر** : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري في وكالة تيارت

**جدول12 : القروض الممنوحة للزبائن البنك الوطني الجزائري في وكالة تيارت لسنة 2023**

| نوع القرض | عدد الأشخاص | المبلغ الإجمالي |
|---|---|---|
| **Ansej/cnac** | **4000 شخص** | **3 375 205 722,46** |
| **Investissements** | **شخصين** | **144 000 000** |
| **Immobiliers** | **3 أشخاص** | **12 000 000** |
| **Electroménager** | **10 أشخاص** | **3 000 000** |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري في وكالة تيارت

**التحليل:** من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن القروض الممنوحة في إطار تشغيل الشباب لوكالة أونساج و كناك تقدر ب:3375205722.46دج هذه القروض منحة بمعدل فائدة 1% أو 0% ضعيفة جدا وبالتالي فهي لا تدر أرباحا كبيرة بينما قروض الاستثمار وغيرها لا تمثل إلا 4.71% أما 95.29% فهي تمثل تشغيل الشباب وهذا ما يؤثر بالسلب على المردودية المالية للبنك وأرباحه.

### 2. التحكم في المخاطر

بعد قيام البنك بتقدير نوع و طبيعة المخاطر التي قد تترتب على إقراض العميل، تأتي المرحلة التالية المتمثلة في اقتراح بعض الإجراءات الوقائية لحماية البنك من المخاطر، وتتمثل هذه الحماية في :

- **التحكم في المخاطر** : يمكن التحكم فيها عن طريق:

✓ تحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود على التصرفات المستقبلية لإدارة المنشأة إذا لزم الأمر. مثلا :ضرورة الحصول على موافقة البنك إذا ما قررت المنشأة الحصول على قروض مستقبلية.

✓ يمكن للبنك طلب تقديم رهن في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعي أو مباني أو قطعة ارض، أو ما شابه ذلك، فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته يكون الحق للبنك التصرف في الأصل المرهون .

✓ هناك إجراء يتمثل في توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوصفه ضامنا للعميل، حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذا لم يلتزم العميل بالوفاء لسداد ما عليه من القرض و فوائده.

✓ يمكن للبنك أن يعقد اتفاقا مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض يتقاسمان بمقتضاه الربح كما يتقاسمان الخسارة.

- ✓ يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية حسب الأحوال، كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض، والغرض من ذلك هو تعجيل حصول البنك على مستحقاته قبل تعرض العميل لظروف غير متوقعة قد تؤثر على مقدرته على السداد[1] .

**خلاصة الفصل:**

تطرقنا في هذا الفصل في المبحث الأول تقديما للبنك الوطني الجزائري **BNA** من خلال النشأة والهيكل التنظيمي للبنك وأهم نشاطاته، اما في المبحث الثاني تطرقنا الى مفهوم المردودية البنكية التي تعبر عن العلاقة بين الأرباح المحققة و عوامل الإنتاج المستعملة لتحقيق ذلك، كما تعرفنا على آليات حسابها في البنك الوطني الجزائري حيث قمنا بالاعتماد على ميزانية الأصول والخصوم للبنك الوطني الجزائري خلال خمس سنوات للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 و جدول حسابات النتائج التي ساعدتنا في حساب نسب المردودية المالية، التجارية والمردودية الاقتصادية، حيث اعتمدنا في تحليلنا على بعض الجداول و البينات التي مكنتنا من الوصول إلى الفرق بين هذه النسب الثلاث و أهمية كل واحدة منها في البنك الوطني الجزائري، ومدى تأثيرها عليه.

ثم ذكرنا أهم شروط وآليات تحسين المردودية في البنك الوطني الجزائري والتي تتمثل في اختيار المشاريع المربحة من خلال الدراسة الموضوعية للجدوى الاقتصادية وتوسيع مجال نشاط البنوك خاصة فيما يتعلق بعملية منح القروض سواء أكانت قروضا استثمارية، الاستغلالية أو قروض استهلاكية فهذه الأخيرة تؤثر بشكل سلبي على مردودية البنك وهذا من خلال عدم دفع الزبائن لمستحقاته، مما يؤدي بالبنك إلى تعويض هذه الخسائر من أمواله الخاصة والتأثير بذلك على ربحيته ومردوديته.

[1] د.منير إبراهيم هنيدي ، المرجع السابق ، ص 229 .

# خـاتمة

## خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في إنعاش الاقتصاد الوطني فهي تعتبر أحد أهم وسائل التمويل الفعال للمشاريع، ويعد هذا التمويل التحدي الحقيقي لهذه المؤسسات في كيفية توفير الموارد اللازمة واستخدامها بطريقة عقلانية رشيدة وصحيحة، فنجاح أي مشروع يتطلب جدوى اقتصادية تكون نتائجها أداة للمقارنة بين خيارات التمويل المختلفة واختيار أفضل مشروع يتماشى مع أهداف المؤسسة.

كما أن عملية تحليل مكونات النتيجة المالية تعتبر أحد أهم أوجه المراقبة المستمرة لنشاط البنك ومصدرا رئيسيا للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار وتصحيح الانحرافات حين وقوعها مما يسمح للبنك بتحسين وضعيته المالية والوصول إلى أقصى مستويات الربحية.

إن للمردودية أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتطوير البنك وتنميته. فهي أحد أهم المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء إدارة البنك في استغلال مختلف الموارد التي يوفرها المساهمون والأطراف الأخرى، فالتحصيل الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان استمرارية البنك، حيث تلعب هذه الأخيرة بصفة عامة دورا هاما وفعالا في تعظيم وتعزيز المركز المالي للبنك.

إن تحليلنا للمردودية المالية، الاقتصادية والتجارية أظهر أنها تعتبر الأساس والمنبع الرئيسي للبنك في معرفة المكانة الاقتصادية له في السوق وتوجهاته المستقبلية وكذا قدرته على توليد الأرباح وتحقيق مردود مالي واقتصادي وتجاري من خلال استغلال مختلف أمواله الخاصة والمستثمرة، وعليه وجب الإشارة إلى أن تحليل المردودية بمختلف أنواعها تمكننا من معرفة مدى تحقيق البنك لمردودية عالية وكافية تسمح له بتغطية الأخطار والخسائر التي يتكبدها، وبذلك نقول أن البنك يتمتع بأداء مالي واقتصادي جيد.

وبالرغم من الإيجابيات التي تتمتع بها المردودية إلا أنها معرضة لمجموعة من المشاكل والعوائق التي تؤثر بشكل سلبي عليها وهذا من خلال عدم اختيار المشاريع المربحة وتوسيع نشاط البنوك، خاصة فيما يتعلق بعملية منح القروض وهذا من خلال عدم القيام بدراسة صحيحة للجدوى المالية والاقتصادية للمشروع مما يؤدي إلى تكبد البنك خسائر من ميزانيته الخاصة التي تقلل وتحد من ربحيته ومردوديته لهذا يجب على البنك القيام بدراسة موضوعية، علمية وإدارية لتجنب مختلف المخاطر والمشاكل التي قد يتعرض لها.

**إختبار الفرضيات:**

- مما سبق وبالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا يمكن لنا أن نؤكد الفرضية الأولى من خلال القول أنه فعلا تعتبر البنوك أهم ممول للاقتصاد الوطني خاصة البنوك العمومية في الجزائر.
- أيضا نؤكد الفرضية المتعلقة بأهمية حساب النسب المالية في تشخيص النشاط البنكي واتخاذ القرارات الإستراتيجية لنمو وتطور البنوك .

- كما نؤكد الفرضية المتمثلة ف الدور الاجتماعي الذي تلعبه البنوك العمومية في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية ذات الطابع الاجتماعي والتي لا تدر أرباحا معتبرة يمكن أن تساهم في تحسين ورفع المردودية المالية في هاته البنوك.

**النتائج:**

- ✓ تضمنت الوثائق المحاسبية المنشورة للبنك مختلف المعلومات التي مكنتنا من إعطاء صورة لواقع نشاطه عموما.
- ✓ تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة حيث تبنى على أساسها كثير من القرارات الهامة والاستراتيجية، كما يجب مراقبتها باستمرار وملاحظة تغيراتها عن كثب وهذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها.
- ✓ شهدت كتلة النتيجة الصافية تذبذبا خلال هذه السنوات الخمس من ارتفاع وانخفاض خاصة في سنتي 2019 و2020.
- ✓ حققت المؤسسة نسب مردودية مالية موجبة ومرضية غير أنها كانت متذبذبة حيث تراجعت بنسبة كبيرة في سنة 2019 وسنة2020 بالمقارنة مع السنوات الأخرى.
- ✓ تعتبر المردودية الاقتصادية من أهم المكونات التي يتم من خلالها التحكم في المردودية المالية وتحسينها.
- ✓ سجلت المردودية الاقتصادية قيم موجبة متوسطة من حيث النسب إلا أنها شهدت تراجعا في سنتي 2019 و2020 مقارنة مع السنوات الأخرى.
- ✓ تبين من خلال جدول القروض الممنوحة للزبائن في إطار تشغيل الشباب مثلت نسبة 95.29% بالمقارنة مع القروض الأخرى التي كانت نسبتها 4.71%، وهذا ما يؤثر بالسلب على ربحية البنك ومردوديته المالية.

**التوصيات:**

من خلال ما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات التي قد تهدف إلى تحسين وضعية المؤسسة وزيادة فعاليتها والتي تتمثل في:

- ✓ وضع نظام كمي يسمح بمتابعة تطورات مختلف المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالبنك، خاصة فيما يتعلق بتطور مردوديته.
- ✓ ضرورة اتخاذ الإجراءات التصحيحية والبحث عن أسباب تراجع المردودية المالية للبنك في كل من سنة 2019 وسنة2020 مقارنة بباقي السنوات.

- ✓ اختيار المشاريع المربحة من خلال الدراسة الموضوعية للجدوى الاقتصادية وتوسيع مجال نشاط البنوك خاصة فيما يتعلق بعملية منح القروض الاستثمارية.

**آفاق الدراسة:**

وفي الأخير لا يزال موضوع المردودية المالية يحتاج إلى الكثير من البحث والدراسة والتغيير ولغرض التعمق أكثر في بعض الجوانب الأخرى له، نقترح بعض المواضيع للدراسة والبحث مستقبلا، منها:

- ✓ الفرق بين المردودية في القطاع العام والخاص.
- ✓ دور النظام المالي المحاسبي في تقييم المردودية.
- ✓ واقع المردودية في المؤسسات العمومية.

# المراجع

- **قائمة المصادر والمراجع:**
- **أولا: باللغة العربية**
- **الكتب:**


- أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر،2015.
- اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976.
- إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان،2011.
- أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profits planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.
- حسن جميل البدري، البنوك مدخل محاسبي وإداري مؤسسة الوراق، الأردن،2013.
- خالد أمين: إدارة العمليات الصرفية المحلية والدولية، عمان دار وائل للنشر والتوزيع2006.
- خالد وهيب الراوي – إدارة العمليات المصرفية – الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003.
- خبراء الشركة العربية المتحدة، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الطبعة الثانية، الشركة العربية لتسويق والتوريدات، مصر، 2007.
- د. محمد داود عثمان، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- د.منير إبراهيم هندي– إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات" ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية – الطبعة الثالثة ،2000.
- سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ، الرياضي، 2000.
- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ،2000.
- صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة، بيروت، طبعة1983.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1998–2000.
- عبد المعطي رضا ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الإئتمان ، دار وائل للنشر ، عمان.

- علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي، مكتبة دار القرآن مصر (ط 7)، 2022.
- فريد الصلح وموريس نصر: البنك والأعمال البنكية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1989.
- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2012.
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية (ط 4)، 2004.
- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن (ط 6)، 2007.
- محمود يونس عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر.
- محمود يونس وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر.
- مفلح عقل:" مقدمة في الإدارة المالية"، معهد الدراسات المصرفية، عمان–الأردن، سنة 1998.
- نير ابراهيم الهندي– إدارة البنوك التجارية «مدخل اتخاذ القرارات «المكتب العربي الحديث"–الإسكندرية الطبعة الثالثة 2000.

- **الأطروحات والرسائل:**

- ابن رقبة سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة–مركز الجامعي يحي فارس، غير منشورة)، المدية، 2005.
- احمد حسين احمد المشهراوي– أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية– رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة ،2007.
- باسل جبر حسن، أبو زعيتر: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين،2007.
- تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال–المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج، غير منشورة)، الجزائر،2011.
- خمقاني ياسمينة – قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية–مذكرة ماستر ، غير منشورة ،جامعة ورقلة، 2014.
- راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة–جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة،2013.
- طبي عائشة، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية، غير منشورة، جامعة غرداية،2017/2016.
- P. conso, farouk hemici, op cit.

- **المجلات والدوريات:**

- أحلام بوعبدي ، حمزة عمي سعيد ، (2014) ، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات إتفاقية بازل الثالثة ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 7 العدد 2.
- رميسة كلاش ، إلهام نايلي ، (2021) ، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 08 العدد 03.
- لانا نبيل زاهر، (2014) ، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 36 العدد 06.
- أمينة بن جدو، مسعود ميهوب ، (2021) ، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 08 العدد 02.
- حمزة جيلالي تومي ، (2021) ، أثر الربحية ومخاطر الإئتمان على درجة الأمان المصرفي ، مجلة التنظيم والعمل ،المجلد 10 العدد 03.
- بلغالم حمزة ، بلعزوز بن علي،(2019)، العوامل المؤثرة على درجة الأمام المصرفي الجزائري،مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد10 العدد 01.
- العربي نعيمة ، الإتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، المجلد 26 العدد 02.
- بعلي حسين، تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020- ، مجلة اقتصاد المال والأعمال-المجلد06-العدد01 أفريل 2022.
- قوادرية خديجة قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد02، العدد 02، 2022.
- د. سحنون جمال الدين، أ. بلغانمي نبيلة دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، ديسمبر 2015.
- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد01، الرقم التسلسي2021،27.

- **الملتقيات:**

- د. يحيوش حسين، مداخلة بعنوان تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول ادارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق، جامعة منتوري قسنطينة، أيام 17 - 19 افريل 2007.

- **القوانين و المراسيم:**

- القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

- القانون رقم 86-12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 يتعلق بنظام البنوك والقرض.
- النظام رقم09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد76 ديسمبر 2009.

- **ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:**

- Sam srinivasulu « ALM Straregy: seeing the Big Balance. sheet, vol 6, No . 1, 1997.

- **ثالثا: مواقع الإنترنت:**

- **www.bna.dz** .
- **https://www.bna.dz/fr/bna-en-chiffres/**

# الملاحق

## قائمة الملاحق :

### 1.6. الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

| الأصول | 2020 | 2019 |
|---|---|---|
| الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 204 207 936 | 431 208 241 |
| أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | 248 | 256 |
| أصول مالية جاهزة للبيع | 413 426 493 | 406 162 203 |
| سلفيات و حقوق على الهيئات المالية | 523 239 376 | 419 512 117 |
| سلفيات و حقوق على الزبائن | 2 117 718 812 | 2 044 508 426 |
| أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق | 14 043 820 | 14 043 819 |
| الضرائب الحالية - الأصول | 8 428 662 | 12 854 579 |
| الضرائب المؤجلة - الأصول | 1 008 872 | 751 736 |
| أصول أخرى | 47 818 018 | 56 972 992 |
| حسابات التسوية | 55 834 995 | 55 562 832 |
| اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء | | 27 620 374 |
| عقارات استثمارية | 31 488 186 | |
| الأصول الثابتة المادية | 22 961 112 | 22 698 704 |
| الأصول الثابتة غير المادية | 94 342 | 86 689 |
| فارق الحيازة | - | - |
| **اجمالي الأصول** | **3 440 270 872** | **3 491 982 968** |

| الأصول | 2020 | 2019 |
|---|---|---|
| البنك المركزي | 50 000 000 | - |
| ديون تجاه الهيئات المالية | 564 645 009 | 454 327 409 |
| ديون تجاه الزبائن | 1 901 513 860 | 2 103 524 686 |
| ديون ممثلة بورقة مالية | 28 606 720 | 22 641 228 |
| الضرائب الجارية - خصوم | 5 357 323 | 9 365 385 |
| الضرائب المؤجلة - خصوم | 537 553 | 537 603 |
| خصوم أخرى | 109 956 773 | 139 136 132 |
| حسابات التسوية | 101 736 450 | 103 619 975 |
| مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء | 33 705 906 | 32 089 934 |
| إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات | | |
| أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 117 796 216 | 119 836 510 |
| ديون تابعة | 205 672 488 | 207 485 319 |
| رأس المال | 150 000 000 | 150 000 000 |
| علاوات مرتبطة برأس المال | | |
| الاحتياطات | 123 470 345 | 114 406 150 |
| فارق التقييم | 4 404 218 | (3 876 986) |
| فارق إعادة التقييم | 14 117 206 | 14 122 289 |
| (-/+) ترحيل من جديد | 5 703 139 | 5 703 139 |
| (-/+) نتيجة السنة المالية | 23 047 665 | 19 064 195 |
| **مجموع الخصوم** | **3 440 270 872** | **3 491 982 968** |

## 2.6. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

| 2019 | 2020 | الأصول |
|---|---|---|
| | | الدالتزامات المقدمة |
| 1 050 975 856 | **899 978 068** | التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية |
| 8 103 474 | 9 626 660 | التزامات التمويل لفائدة الزبائن |
| 668 134 124 | 531 579 642 | التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية |
| 105 886 843 | 97 217 670 | التزامات ضمان بأمر من الزبائن |
| 268 851 415 | 261 554 097 | التزامات أخرى ممنوحة |
| | | التزامات محصل عليها |
| **852 575 372** | **885 287 321** | التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية |
| | | التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية |
| 287 279 799 | 319 991 748 | التزامات أخرى محصل عليها |
| **565 295 573** | **565 295 573** | |

## 3.6. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

| 2019 | 2020 | الأصول |
|---|---|---|
| 139 568 406 | 134 401 409 | + فوائد و نواتج مماثلة |
| - 48 691 575 | - 53 050 438 | - فوائد وأعباء مماثلة |
| 2 153 578 | 2 241 709 | + عمولات (نواتج) |
| - 16 502 | - 26 690 | - عمولات (اعباء) |

| | | |
|---|---|---|
| +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | 1 | 1 |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | 723 344 | 723 344 |
| + نواتج النشاطات الأخرى | 339 396 | 339 396 |
| - رسوم للأنشطة الأخرى | - | - |
| **صافي الدخل المصرفي** | **94 076 648** | **94 076 648** |
| - أعباء استغلال عامة | - 21 756 434 | - 21 756 434 |
| - مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية | - 1 529 067 | - 1 529 067 |
| **الناتج الإجمالي للاستغلال** | **70 791 147** | **70 791 147** |
| - مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد | - 87 266 334 | - 87 266 334 |
| + استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | 44 844 566 | 44 844 566 |
| **ناتج الاستغلال** | **28 369 379** | **28 369 379** |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | | |
| + العناصر غير العادية (نواتج) | | |
| - العناصر غير العادية (أعباء) | | |
| **ناتج قبل الضريبة** | **28 369 379** | **28 369 379** |
| ضرائب على النتائج وما يماثلها | - 9 305 185 | - 9 305 185 |
| **الناتج الصافي للسنة المالية** | **19 064 194** | **19 064 194** |

ETAT FINANCIER 2022

| PASSIF | 2022 | 2021 |
|---|---|---|
| Banque centrale | 947 095 896 | 761 489 186 |
| Dettes envers les institutions financières | 950 924 340 | 700 002 151 |
| Dettes envers la clientèle | 2 456 667 304 | 2 022 287 511 |
| Dettes représentées par un titre | 38 715 114 | 33 390 930 |
| Impôts courants - Passif | 10 | 17 047 559 |
| Impôts différés - Passif | 546 530 | 537 790 |
| Autres passifs | 384 239 265 | 132 959 651 |
| Comptes de régularisation | 125 893 131 | 100 213 097 |
| Provisions pour risques et charges | 44 868 592 | 44 044 595 |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements | - | - |
| Fonds pour risques bancaires généraux | 67 702 423 | 82 106 618 |
| Dettes subordonnées | 207 776 142 | 206 684 712 |
| Capital | 150 000 000 | 150 000 000 |
| Primes liées au capital | - | 0 |
| Réserves | 173 935 878 | 142 221 150 |
| Ecart d'évaluation | 19 950 323 | 12 436 597 |
| Ecart de réévaluation | 14 117 206 | 14 117 206 |
| Report à nouveau (+/-) | - | 15 024 250 |
| Résultat de l'exercice (+/-) | 59 206 466 | 46 690 479 |
| **TOTAL DU PASSIF** | **5 641 638 620** | **4 481 253 482** |

## 2 HORS BILAN

( En milliers de DA )

| ENGAGEMENTS | 2022 | 2021 |
|---|---|---|
| **ENGAGEMENTS DONNES** | 683 304 217 | 652 357 532 |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 9 318 840 | 9 537 115 |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle | 364 558 844 | 311 592 293 |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières | 61 574 702 | 81 453 197 |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle | 247 851 831 | 249 774 927 |
| Autres engagements donnés | - | - |
| **ENGAGEMENTS REÇUS** | 860 922 829 | 876 604 584 |
| Engagements de financement reçus des institutions financières | - | - |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières | 296 745 515 | 311 309 012 |
| Autres engagements reçus | **564 177 314** | **565 295 572** |

## 3 COMPTES DE RÉSULTATS

( En milliers de DA )

| INTITULE | 2022 | 2021 |
|---|---|---|
| + Intérêts et produits assimilés | 168 235 218 | 146 275 080 |
| - Intérêts et charges assimilées | - 88 714 746 | - 55 882 189 |
| + Commissions (produits) | 2 723 304 | 2 373 492 |
| - Commissions (charges) | - 33 353 | - 56 268 |

| | | |
|---|---|---|
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction | - 7 | - 2 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente | 2 082 869 | 1 523 098 |
| + Produits des autres activités | 358 091 | 384 198 |
| - Charges des autres activités | - | - |
| **PRODUIT NET BANCAIRE** | 84 651 376 | 94 617 409 |
| - Charges générales d'exploitation | - 22 871 198 | - 22 778 789 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | - 1 600 292 | - 1 543 960 |
| **RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION** | 60 179 886 | 70 294 660 |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables | - 34 297 499 | - 64 516 626 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties | 31 104 067 | 52 166 617 |
| **RESULTAT D'EXPLOITATION** | 56 986 454 | 57 944 651 |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs | - | - |
| + Eléments extraordinaires (produits) | - | - |
| - Eléments extraordinaires (charges) | - | - |
| **RESULTAT AVANT IMPOT** | 56 986 454 | 57 944 651 |
| -Impôts sur les résultats et assimilés | 2 220 012 | - 11 254 172 |
| **RESULTAT NET** | **59 206 466** | **46 690 479** |

ETAT FINANCIER 2022

# 1 BILAN

( En milliers de DA )

| ACTIF | 2022 | 2021 |
|---|---|---|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux, | 383 040 980 | 331 762 148 |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction | 236 | 246 |
| Actifs financiers disponibles à la vente | 709 277 646 | 413 719 493 |
| Prêts et créances sur les institutions financières | 571 602 223 | 612 819 121 |
| Prêts et créances sur la clientèle | 1 624 279 615 | 1 438 578 088 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance | 1 881 080 287 | 1 510 752 061 |
| Impôts courants - Actif | 21 442 306 | 4 821 590 |
| Impôts différés - Actif | 3 752 467 | 1 523 706 |
| Autres actifs | 328 410 898 | 66 935 395 |
| Comptes de régularisation | 63 490 346 | 45 824 597 |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 31 282 550 | 31 237 590 |
| Immeubles de placement | - | - |
| Immobilisations nettes corporelles | 23 850 482 | 23 209 792 |
| Immobilisations incorporelles nettes | 128 584 | 69 655 |
| Ecart d'acquisition | - | - |
| **TOTAL DE L'ACTIF** | **5 641 638 620** | **4 481 253 482** |